النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⴰⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴰⵏⵎⵓⵔⴰⵙ

• العدد : 456

من 28 أبريل الى 4 ماي 2022

تصدر كل خميس

• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

هشاشة الشغل وضعف الحركة النقابية تحدي حقيقي لقوى التغيير الثوري

كلمة العدد

ضرورة خوض نضال نقابي وحدوي قوي لمواجهة تغول الدولة وجشع الباطرونا

في ظل الهجوم الشرس للدولة والباطرونا على حقوق ومكتسبات العاملات والعمال تخلد الطبقة العاملة المغربية ذكرى عيدها الأممي يوم فاتح ماي 2022.

فقد استغلت الدولة مبررات جائحة كوفيد19- ونقص تساقطات الأمطار وعدم انتظامها والحرب في أوكرانيا لتسريع وتيرة هجومها على المكتسبات الشعبية؛ إذ رفعت الأسعار بشكل مهول وتراجعت الأجور والخدمات الاجتماعية العمومية واتسعت البطالة وتم إدخال الهشاشة إلى القطاعات العمومية والإجهاز على الحقوق والحريات النقابية ؛ واختارت الدولة المخزنية القمع جوابا ثابتا على الاحتجاجات والمحاكمات أسلوبا قارا لإسكات كل الأصوات المنتقدة؛ وحاولت الدولة تمرير مشروع مدونة للشغل تراجعي ومشروع قانون تكبيلي للإضراب ومشروع قانون تحكمي في النقابات ومجموعة من المخططات والقوانين لتفكيك القطاعات العمومية وتسهيل عمليات خوصصة أجزاء منها.

وبالمقابل قامت الدولة بتقديم كل الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص، واستجابت لطلبات الباطرونا رغم جشعها ورغبتها في حل أزماتها على حساب العاملات والعمال وتسريحها لعدد كبير من العاملات والعمال وتقليص الأجور وساعات العمل.

واعتمدت الكتلة الطبقية السائدة على جهاز الدولة المخزنية وعلى الاستبداد والفساد لفرض سياستها المعادية للفئات الشعبية، وبرّرتها بمختلف الأزمات والشروط الموضوعية؛ وساعدها على ذلك غياب الحزب السياسي المستقل للطبقة العاملة الذي يضعف قدرة العاملات والعمال على خوض الصراع الطبقي ضد الكتلة الطبقية السائدة في واجهاته الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية؛ ولا يؤثر هذا الغياب على نضالها الاستراتيجي من أجل القضاء على الاستغلال وبناء الاشتراكية فقط بل ينعكس سلبا على نضالها النقابي ومدى تمكنه من الدفاع عن مصالحها الآنية.

إن نجاح الحركة النقابية المغربية في مواجهة تغول الدولة وجشع الباطرونا يتطلب منها :

- إعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين ليقود الصراع الطبقي ضد الكتلة الطبقية السائدة والقيام بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق بناء الاشتراكية؛
- ربط النضال النقابي بالنضال العام للشعب المغربي من أجل الديمقراطية والتغيير الثوري؛
- انخراط النقابات بقوة في الجبهة الاجتماعية والعمل على توسيعها وتقعيدها؛
- انخراط النقابات في الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع باعتبار الكيان الصهيوني رأس رمح الامبريالية في المنطقة لاستدامة نهب خيراتها وتركيع شعوبها؛
- مشاركة النقابات مع مختلف الحركات النضالية من أجل إنجاح المعارك الشعبية؛

يتبع ص 2

ضيف العدد : حسن آيت عمر

لا مدخل لمعالجة إشكالية الهشاشة في الشغل الا ببناء وتقوية التنظيمات النقابية الذاتية للعمال... وخوض المعارك النضالية التضامنية...

المغرب بين أزمات الكادحين/ات والمافيا المخزنية 6

ماذا يمثل حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين بالنسبة للنساء؟ 12

حاملو الشهادات بين تفشي البطالة والحلول الترقيعية للحكومة 13

الامبريالية تقود البشرية نحو الدمار 16

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : ANTEPRIMA

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

بيان فاتح ماي 2022 للنهج الديمقراطي

يا عمال المغرب اتحدوا للنضال ضد الاستغلال الرأسمالي وتغول الدولة البوليسية

تخلد الطبقة العاملة المغربية، عيدها الأممي، فاتح ماي 2022، إلى جانب باقي عمال العالم، في ظروف طارئة فرضتها جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا، عرت حقيقة الأزمة البنيوية للرأسمالية المتعفنة والمتوحشة وسعيها الجنوني نحو مراكمة الأرباح بكل الوسائل والطرق بما في ذلك عبر

إشعال الحروب غير عابئة بالأرواح والتدمير الخطير للبيئة والموارد الطبيعية. وتتسم هذه الظروف في بلادنا بالآثار الخطيرة للجفاف وباشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، يؤدي ثمنها، أساسا، العمال والكادحون وعلى رأسهم الفلاحون الفقراء من خلال الغلاء الفاحش والتفقير والبطالة وإغلاق المعامل والتسريح الجماعي والتدهور الخطير للخدمات الاجتماعية العمومية، خاصة الصحة والتعليم. كما يؤدي شعبنا فاتورة تفاقم المديونية التي تقارب مائة في المائة من الناتج الداخلي الخام الأمر الذي يعني المزيد من تحكم المؤسسات الامبريالية في مستقبل بلادنا ورهن مقدراتها وفرض سياسة التقشف على أوسع الجماهير الشعبية. ويمعن النظام القائم وحكومته الرجعية في الهجوم على حقوق ومكتسبات الأجراء، بتجاهل مطالبهم وتجميد الأجور ومحاولة الإجهاز على الحق في الإضراب والتضييق على الحريات النقابية بالطرد والاقتطاع من أجور المضربين واستعمال الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي لاعتقال العمال ومحاكمتهم وتصفية ما تبقى من مكتسبات مثل التقاعد وصندوق المقاصة وغيرهما.كما يعمل على إخماد المقاومة العمالية والشعبية المرشحة للتصاعد والتوسع من خلال التضييق والحصار على كل القوى المناضلة بقمع التظاهرات واعتقال المعارضين السياسيين والصحفيين والمدونين وكل الأصوات الحرة المناهضة للظلم والاستبداد. ويطال القمع باقي الفئات المناضلة، نساء ورجالا، من فلاحين فقراء وفراشة وسكان الأحياء الشعبية والمناطق المهمشة ناهيك عن الطلبة والمعطلين والموظفين والأستاذة وعلى رأسهم المفروض عليهم التعاقد وغيرها من الفئات. هذا هو ما يسميه المخزن بالنموذج التنموي الجديد، وهذه هي ديمقراطية الواجهة التي ينبذها شعبنا وقد عبر عن ذلك بمقاطعة عارمة للانتخابات البرلمانية والجماعية الأخيرة كما قاطع سابقاتها. وقد انكشف زيفها وأصبح واضحا أنها مجرد غطاء للاستبداد المخزني والحكم الفردي المطلق والمؤسسات المخزنية الصورية المأزومة ومنها حكومة تسيير الأعمال برئاسة رموز الاحتكار والريع، مصاصي دماء شعبنا. في هذا السياق، انطلقت جولة جديدة من الحوار الاجتماعي، سعت الحكومة من ورائها إلى فرض السلم الاجتماعي على الحركة النقابية وتشتيت الصف النقابي ما يظهر طابعه المغشوش وأن الخيار الوحيد لانتزاع المطالب الملحة للشغيلة سيظل هو النضال النقابي الوحدوي والحازم. أمام هذه الأوضاع المزرية، فان النهج الديمقراطي:

1 - يحيي الطبقة العاملة وعموم الشغيلة المغربية بمناسبة عيدها الأممي، ويؤكد عزمه على بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة باعتباره أداة تحررها من الاستغلال وتحرر الكادحين من الاضطهاد، عبر العمل الدؤوب على التجدر وسطها والارتباط العضوي بها وبالانفتاح على كل الثوريين الماركسيين المقتنعين بضرروة الدفاع عن مصالحها الآنية والبعيدة.

2 - يدعو كافة النقابيين/ات المناصرين للأهداف التحررية للطبقة العاملة، إلى التعاون من أجل دمقرطة العمل النقابي وتوسيعه وتخليقه وجعله في خدمة الطبقة العاملة وعموم الشغيلة وبناء توجه ديمقراطي كفاحي وحدوي لتعزيز الوحدة النضالية على طريق الوحدة النقابية المنشودة، كما يدعو إلى ربط النضال النقابي بالنضال السياسي لشعبنا من أجل التخلص من المخزن والكتلة الطبقية السائدة وبناء نظام ديمقراطي في أفق الاشتراكية.

3 - يحيي عاليا كل الحراكات الشعبية والنضالات الجماهيرية ويدعو إلى مواصلة مجهودات تأسيس التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير وتوسيع وتقعيد الجبهة الاجتماعية والرفع من وثيرة الانخراط فيها عبر المطالب الجماهيرية في المدن والأحياء الشعبية وفي البادية.

4 - يدين بشدة حملات الاعتقال التعسفي لمجموعة من المناضلين/ات على خلفية تضامنهم مع ضحايا الإجهاز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة ويطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

5 - يناشد القوى المناضلة من أجل المزيد من الانخراط الفعلي والمستمر في مهام بناء الجبهات النضالية وتوسيعها مع تشبيكها حتى تتحول إلى طاقة وكتلة اجتماعية تفرض ميزان القوة الضروري لانتزاع الحقوق وفرض المطالب ويؤكد على ضرورة وحدة النضال من أجل ضم القطاع الخاص في مجالي الصحة والتعليم إلى القطاع العمومي وتأميم عدد من المرافق والقطاعات الإستراتيجية وعلى رأسها شركة سامير.

6 - يعبر عن تضامنه المطلق واللامشروط مع نضالات وكفاح الشعوب التواقة إلى الحرية والاستقلال وعلى رأسها الثورة السودانية المجيدة. كما يحيي انبعاث الكفاح المسلح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين ويجدد بهذه المناسبة إدانته القوية لكل أصناف التطبيع مع العدو الصهيوني ويثمن في هذا الإطار المواقف والمبادرات النضالية المتواصلة للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع.

عاش فاتح ماي رمزا للتضامن العمالي الأممي،عاشت الطبقة العاملة المغربية.عاش نضال شعبنا من أجل التحرر الوطني وبناء نظام ديمقراطي شعبي على طريق الاشتراكية.

تتمة كلمة العدد

- دمقرطة الحياة النقابية وتجديدها ؛

- محاربة توظيف النقابة لخدمة مصالح طبقة أخرى والتشبث بمبدأ الاستقلالية عن الدولة وعن باقي الطبقات وأحزابها؛

- خوض نضال نقابي وحدوي قوي قادر على تغيير موازين القوى والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة في أفق الوحدة النقابية التنظيمية؛ لأن تشتت الحركة النقابية المغربية يجعلها غير قادرة على إنجاح معارك قوية ومواجهة مخططات الدولة اللاشعبية واستغلال الباطرونا؛

- مواجهة مختلف مشاريع ومخططات الدولة المخزنية المعادية لمصالح الطبقة العاملة؛

- تقوية حضور الشباب والنساء في الحياة النقابية؛

- تقوية التضامن العمالي من أجل توفير شروط النضال وضمان القدرة على الصمود في المعارك النضالية؛

- إشراك العاملات والعمال في الحياة النقابية وتتبع مختلف مراحل الحوار الاجتماعي والشفافية في تدبير الملفات المطلبية ؛

- رفع نسبة التنقيب، إذ تظل ضعيفة جدا وتراجعت حتى على ما كانت عليه قبل الاستقلال الشكلي؛

- توظيف التكنولوجيات الجديدة في التواصل والاتصال وإدارة النقابة؛

- انخراط النضال النقابي المحلي في النضال النقابي الأممي ضد الرأسمالية.

إن خطورة مشاريع الكتلة الطبقية السائدة وعلى رأسها تعميق الاستغلال وخوصصة القطاعات العمومية وتعميم الهشاشة تفرض وحدة نقابية نضالية وخوض معارك نقابية قوية لتحقيق مفاوضات اجتماعية حقيقية تتجاوب مع المطالب العمالية المشروعة؛ ولن تتقدم الطبقة العاملة المغربية في بناء فعل نقابي قوي إلا بالربط الجدلي بين نضالها من أجل المطالب الآنية ونضالها من أجل القضاء على العمل المأجور.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

مكناس

صمود عاملات وعمال "سيكوميك" في مواجهة مناورات الباطرونا وتواطئ المسؤولين

تعود هذه المأساة الشغلية إلى أكتوبر 2021، حين بدأ التحالف الثلاثي (باطرونا - سلطة - قضاء) في تدبير مكيدة تصفية شركة سيكوميك للخياطة بمكناس، وقرر التخلص من حوالي 600 عاملة وعامل ومنهم/ن من قضى 40 سنة داخل هذه الوحدة. أكثر من هذا اغلب العمال/ات أن الإدارة لم يكن يؤدي مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. هي إذن ثمانية أشهر من النضال والدفاع المتواصل عن مطالب مشروعة وأساسية:

1- صرف الأجور والمستحقات.

2- اسمرار العمل.

3- تسوية مستحقات ال cnss.

هذه النقاط تم الاتفاق على تنفيذها كنتيجة لحوار أشرفت عليه ولاية جهة فاس /مكناس في بداية شهر أبريل وحضرته عدة جهات معنية، ووقعوا محضرا بشأن الاتفاق. لكن سرعان ما انقلبت إدارة الشركة وتنكرت لتعهداتها في تحدي سافر لكل من حضر الحوار: سلطة مخزنية ومندوبية الشغل وغرفة صناعية واتحاد محلي نقابي ونقابة الباطرونا.... وهو سلوك يفضح انبطاح السلطة لإرادة البرجوازية والرأسمال في شخص الباطرون الذي برر تنكره بانعدام السيولة النقدية.

وتقول التقارير التي أنجزت في الملف من طرف فرع النهج الديمقراطي بمكناس، أن شركة سيكوميك عندما تم تفويتها سنة 2016 لم تكن في ذمتها ديون، وأن الشركة الفرنسية المتخصصة في صناعة الملابس العسكرية، لم تمض شهرين حتى تراكمت عليها ديون ال cnss لأنها توقفت عن أداء المستحقات مما أدى إلى إغلاقها، وأثار رد فعل نضالي من طرف العاملات أسفر عن تدخل وزارة الداخلية والجماعة الترابية بدعم مالي قدره 400 مليون سنتيم.

لكن إدارة الشركة تمادت في السطو على حقوق العاملات والعمال، وهي الآن تحاول إقحام القضاء والسلطة في لعبة التصفية، لكن الطبقة العاملة بيقظتها النضالية أحبطت كل المناورات وكشفت التواطؤات، وهي الآن تواصل صمودها واعتصامها اليومي منذ أكتوبر 2021، وتنادي الروح التضامنية للطبقة العاملة والهيئات السياسية والنقابية والحقوقية لدعمها وإشعاع معركتها في وجه البرجوازية والقضاء والإدارة.

حملة التضامن مع الفلاحات المغربيات ضحايا ناهبي الأراضي تتقوى عبر العالم

بمناسبة اليوم العالمي النسائي 24 ابريل ضد الشركات العابرة للقرات، نظمت يوم 24 الأحد أبريل 2022 "المسيرة العالمية للنساء- تنسيقية المغرب" قافلة تضامنية مع الفلاحة، الرفيقة مينة جبار ببادية بنسليمان، المضطهدة من طرف ناهبي الأراضي الفلاحية: 3 أشهر سجن نافذة سنة 2018 ثم 6 أشهر سجن نافذة سنة 2019، بدون احتساب الحجز داخل مقر الدرك ببنسليمان...ستحاكم من جديد يوم 17 ماي 2022.

حضرت والدتها التي ستحاكم

كذلك يوم 17 ماي 2022، كما حضرت الأم سرحان عن عائلتها المشردة من طرف ناهبي الأراضي بتواطؤ أجهزة الدولة، العائلة التي تعيش حاليا تحت خيام من البلاستيك.

انطلقت القافلة من الرباط وهي تضم مناضلات عضوات في المسيرة العالمية للنساء - تنسيقية المغرب. لقد تم بث بالمباشر عالميا الوقفة أمام مسكن عائلة جبار بجانب أنشطة المناضلات في العديد من البلدان العربية والمغاربية في نفس اليوم (من الحادية عشرة الى الثانية عشرة): فلسطين، لبنان، تونس، الصحراء الغربية...

حضرت في الوقفة التضامنية المنظمة امام مسكن عائلة جبار (الوقفة التضامنية مع مينة، الوقفة المنددة باضطهادها) مناضلات من الجمعية المغربية لحقوق الانسان، من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، عن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (الاتحاد المغربي للشغل)، عن النهج الديمقراطي، عن الحزب الاشتراكي الموحد. يمكن تسجيل حضور الرفيقة عتيقة الطعيف المنسقة الوطنية للقطاع النسائي التابع للنهج الديمقراطي، والرفيقات من السكرتارية واللجنة الوطنية لقطاع النسائي التابع للنهج الديمقراطي (نعيمة الشبلي، عزيزة لمكاني، سميرة الرايس، الزهرة أزلاف)، والرفيقة أمينة بوراس الكاتب العامة لنقابة الفلاحين ببادية المحمدية، والرفيقة عزيزة مكاني عضو الكتابة المحلية لفرع المحمدية...،كما حضر العديد من المناضلين الداعمين للمبادرة النضالية (الرفيق محمد متلوف رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان ببنسليمان، مروان من الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي/ امش، سعيد فقير من نقابة الفلاحين، ميلود سرحان عن عائلة سرحان ضحية ناهبي الأراضي ببادية بنسليمان...) . حضرت الرباط، تيفلت، سلا، بنسليمان، المحمدية...

تحية لكل المناضلات الحاضرات.

كل التضامن مع الرفيقة مينة جبار، مع أمها وإبنت أختها اللواتي ستحاكمن يوم 17 ماي2022، كل التضامن مع عائلة سرحان المشردة.

كل التضامن مع ضحايا ناهبي الأراضي، مع ضحايا المضاربين العقاريين.

مكتب جهة الدار البيضاء لنقابة FNE يدعو للمشاركة في وقفة بالرباط تخليدا لفاتح ماي

المكتب الجهوي يدعو الشغيلة التعليمية وعموم أبناء وبنات الشعب المغربي للمشاركة القوية في الوقفة الاحتجاجية المركزة بمدينة الرباط يوم الأحد فاتح ماي 2022 ابتداء من الساعة 11 صباحا قبالة مقر البرلمان احياء لعيد العمال.

تخلد الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي ذكرى فاتح ماي 2022 إلى جانب قوى التحرر من براثين الاستغلال والاضطهاد تحت شعار:

"تقوية التنظيم والنضال الوحدوي لمواجهة التراجعات وتحقيق المطالب".

إن المكتب الجهوي بجهة الدار البيضاء سطات وهو يستحضر المخططات التي تحاك ضد المدرسة العمومية والشغيلة التعليمية وعموم المأجورين، واستهداف القوت اليومي لكادحات وكادحي المغرب، من خلال الزيادات الصاروخية لاسعار مختلف المواد الأساسية والمحروقات، وترك الشعب عرضة لافتراس الرأسمالية التبعية. والاستهداف المباشر للمدافعين عن الحقوق والحريات من خلال القمع والمنع والاعتقال السياسي وخنق الأصوات الحرة.

ومن موقع مسؤوليتنا التاريخية، ندعو الشغيلة التعليمية وعموم أبناء وبنات الشعب المغربي للمشاركة القوية في الوقفة الاحتجاجية المركزة بمدينة الرباط يوم الأحد فاتح ماي 2022 ابتداء من الساعة 11 صباحا قبالة مقر البرلمان للمطالبة ب:

- التراجع عن كل المخططات التصفوية الهادفة إلى تفكيك المدرسة العمومية واقبار الوظيفة العمومية؛

- الاستجابة الفورية لمطالب الشغيلة التعليمية بكل فئاتها؛

لماذا استهداف الرفيق قاشا كبير، عضو اللجنة الوطنية النهج الديمقراطي؟

عزيز العقاوي

الرفيق كبير قاشا ، مناضل سياسي في صفوف حزب النهج الديمقراطي ،ومناضل نقابي من داخل الجامعة الوطنية للتعليم ،التوجه الديمقراطي ، ومناضل حقوقي في اطار الجمعية المغربية لحقوق الانسان.

الرفيق كبير قاشا ، ابن مدينة خنيفرة ، وبالتحديد ابن قرية الهري، التي لقنت للقوة الامبريالية الفرنسي ثاني اكبر هزيمة لها ، بعد هزيمة ديان بيان فو ؛ وبالتالي فرفيقنا هو سليل المقاومة الوطنية الشعبية ...

وقد سبق لأحد اكبر الاقطاعيين في شمال افريقيا ، يمتلك آلاف الهكتارات ،أن رفع شكاية ضد رفيقنا، على خلفية مقال بجريدة النهج الديمقراطي ، وكسب رفيقنا المعركة حيث تمت تبرئته من طرف المحكمة الابتدائية بخنيفرة ،وهي نفس المحكمة التي برئته في بحر هذا الشهر وهذه السنة (ابريل 2022) من تهمة كيدية بناء على نضاله من أجل انصاف مرضى القصور الكلوي (الدياليز) بخنيفرة .

الرفيق قاشا كبير ، ولأنه اممي التفكير، ماركسي العقيدة، انساني الانتماء، لم يقتصر مربع نضاله عن موطن الأصلي ، الاطلس المتوسط عموما ، خنيفرة خصوصا ، بل سُمِعَ صوته الجمهور، في كل شبر تتعرض فيه الجماهير للتنكيل، والقمع، والاعتقالات ، والمحاكمات الصورية ، والتقتيل، والترحيل من خنيفرة الى بني ملال الى الشمال، الى سيدي افني ، الى غزة واريحا ، وسوريا ، والعراق، ولبنان ، وفنزويلا ...!

أن استهداف رفيقنا كبير قاشا ،هو استهداف لحزبنا ،النهج الديمقراطي ، الذي ما فتئ يناضل، ويضحي من أجل سيادة الإرادة الشعبية ، التي تمكن الجماهير من حقها في تقرير مصيرها بنفسها سياسيا ،اقتصاديا ،وثقافيا وجعل حقوق الإنسان، حقوقا كونية ، وشمولية، وترتفع فوق الخصوصيات الحاطة من الكرامة الإنسانية.

لماذا على النهج الديمقراطي عبر التضييق على مناضليه ؟

لأن نهجنا رفض تزكية المؤسسات الفاقدة للشرعية ، ورفض تزكية السياسات الطبقية، ولأنه ساند ،ودعم، وشارك ، وأطر الحركات الاحتجاجية ، من أجل الشغل ،والصحة، والتعليم والتنظيم ،وحرية الرأي ،والتعبير ،والمساواة، والكرامة الإنسانية...

ولأنه بكل بساطة رفع راية العصيان ،واستهجن المساومة، والانبطاح ،وفضل التغريد خارج سرب الإجماع المخزني ...

لهذه الأسباب وأخرى مثلها ، قرر "أصحاب الحال" أن يلجموا ، أن يفرملوا ، وإن اقتضى الحال أن يهددوا ، ويعتقلوا ، ويلفقوا ، وما المانع أن يحاكموا و يسجنوا من يغرد خارج " الإجماع" ...

فالإجماع خصوصية مغربية ... ومن يفكر خارج السرب، سيكون في مرمى الشكايات الكيدية، والاجتماعات الحزبوية ، تحت اشراف التعليمات المخزنية !

سقط القناع عن القناع ، فلنفتح طريق النضال الجماهيري الواسع ،الواعي والمنظم ، من أجل التحرر والاشتراكية .

جامعة الفلاحة (إ م ش) تندد بالغلاء وتطالب بالزيادة في الأجور والتعويضات ومعاشات التقاعد

طالبت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ م ش) بضرورة الزيادة في الأجور والتعويضات ومعاشات التقاعد، منددة بالارتفاع المتصاعد للأسعار. وعبرت النقابة في بيان صادر اثر اجتماع لجنتها الإدارية يوم 21 أبريل 2022 عن المواقف التالية :

1 - تنديد الجامعة القوي بالغلاء الفاحش للمعيشة، والذي مس سائر مواد الاستهلاك الأساسية والمحروقات ووسائل النقل وسائر الخدمات ...، مما أدى إلى اشتعال الاحتجاجات ضد الغلاء في إطار الجبهة الاجتماعية المغربية وغيرها من الإطارات المناضلة، مع تجديد الدعوة للمشاركة في الوقفات التي دعت لها الجبهة يوم السبت 23 أبريل الجاري.

2 - تأكيد الجامعة بمناسبة الحوار الاجتماعي الجاري لموقفها المتمثل في الضرورة القصوى للزيادة في الأجور والتعويضات العائلية ومعاشات التقاعد وتقليص الضرائب وتحسين الدخل بما يحمي فعلا القدرة الشرائية للأجراء، وبما يمكن من جبر الضرر الذي لحقها نتيجة الزيادة المهولة في الأسعار، مع الاستجابة للمطالب الخاصة الملحة لمختلف فئات الشغيلة، وفقا لما جاء في المذكرة المطلبية للإتحاد المغربي للشغل حول القطاع العمومي والقطاع الخاص.

3 - التنديد بالتماطل الفظيع في تطبيق مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011 بشأن مماثلة الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع نظيره في القطاع الصناعي، حيث مازال الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي SMAG يقل بحوالي 30 % عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي SMIG بينما مدة العمل اليومية في الفلاحة تزيد عن مثيلتها في الصناعة بنسبة 9 %.

4 - استنكار التماطل في تفعيل مخرجات حوار 08 دجنبر 2021 مع وزير الفلاحة المتعلقة بمطالب موظفي الوزارة وقطاعي الصيد البحري والمياه والغابات وشغيلة التعليم الفلاحي والمؤسسات العمومية التابعة للوزارة والغرف الفلاحية، وترك المجال لطغيان بعض المسؤولين، نذكر منهم المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية ومدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب ومدير المدرسة الوطنية للمهندسين الغابويين، مما يؤجج حدة توثر الأوضاع على مستوى القطاع.

5 - التحذير مما يعرفه قطاع المياه والغابات من احتقان متنامي، نتيجة فرض تمرير النظام الأساسي لموظفي الوكالة الوطنية للمياه والغابات، دون موافقة النقابة الوطنية، والمطالبة بإرجاعه إلى طاولة الحوار، مع دعوة الشغيلة إلى الاستعداد في حال الاستمرار في تجاهل مطالبها الأساسية لخوض كل النضالات المناسبة لفرض احترام الاتفاقات.

6 - المطالبة بالتعجيل برفع الحيف الذي لازال يطال شغيلة بعض مؤسسات التعليم الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ONSSA، وتنفيذ التزام الوزارة بشأن المماثلة في التعويضات الجزافية مع موظفي الوزارة ومستخدمي باقي المؤسسات العمومية التابعة لها.

7 - مطالبة وزير الفلاحة بتوفير الدعم المالي الضروري للنهوض بالأعمال الاجتماعية خدمة لعموم موظفي القطاع وكافة مستخدميه ومتقاعديه، دون إقصاء أو تمييز، وإخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية للمحافظة العقارية وتفعيل المؤسسة في المياه والغابات، تنفيذا للالتزامات التي تم التعبير عنها في 08 دجنبر 2021.

8 - دعمها لمطالب ونضالات العمال الزراعيين بمناطق مكناس والغرب وسوس ماسة وبني ملال وبكافة مناطق البلاد الأخرى، ومطالبتها بوضع حد سريع لمآسي العاملات والعمال ضحايا مشاريع الشراكات الفاشلة على أراضي الدولة الفلاحية وإلغاء هذه الشراكات لوضع حد لجرائم الهدر الفظيع لإمكانيات التنمية التي توفرها تلك الأراضي الفلاحية.

9 - تضامنها مع الفلاّحة المناضلة مينة جبار في بنسليمان ونضالات فلاحي جهة كلميم واد نون ومع كافة الفلاحين الكادحين في الدفاع المشروع عن أراضيهم وتحسين ظروف عملهم وعيش أبنائهم، ومطالبة وزير الفلاحة مجددا بفتح حوار مع جامعتنا ومع النقابة الوطنية للفلاحين المرتبطة بها للتداول حول سبل التجاوب مع ملفها المطلبي العام، ومعالجة القضايا المستعجلة.

10 - تثمينها لعمل ونضالات النقابات الوطنية التابعة للجامعة، ودعمها لمطالبها الخاصة، ودعوتها كافة مناضلات ومناضلي الجامعة بمختلف الفروع إلى الاستعداد القوي والتهييء الجيد لذكرى فاتح ماي المجيدة، الذي ستحييه جامعتنا تحت شعار "الوحدة النقابية والتضامن من أجل تحصين مكتسباتنا وتحقيق مطالبنا والدفاع عن حرياتنا" ومن أجل التعبير عن مطالب الشغيلة وتطلعاتها المشروعة نحو العدالة الاجتماعية والديمقراطية والكرامة.

11 - تقريرها خوض معركة نضالية وطنية موحدة داخل القطاع بكل مكوناته من أجل تنفيذ الالتزامات الرسمية ودفاعا عن المطالب المشروعة لشغيلة القطاع؛ وتكليفها المكتب الجامعي بأجرأة هذا القرار خلال الأسابيع القادمة.

12 - اعتبارها أن الجائحة التي تسببت في مشاكل خطيرة للشغيلة وضاعفت وثيرة التفقير والإمعان في ضرب الحريات ببلادنا قد أوشكت على نهايتها ومن ثمة مشروعية المطالبة بالرجوع إلى الحياة العادية، بدء بإلغاء قانون الطوارئ الصحية وإجبارية الإدلاء بجواز التلقيح.

13 - مطالبتها بتوقيف الحرب المدمرة في أوكرانيا، واتخاذ الخطوات المناسبة لاستتباب السلم عبر العالم، والقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل وحل جميع الأحلاف العسكرية وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي.

14 - تحيتها العالية للمقاومة الفلسطينية ودعوتها إلى وحدة صفوفها، قصد مواصلة التصدي لعدوانية الكيان الصهيوني، الاستعماري العنصري، ومن أجل تحرير فلسطين، كل فلسطين، وإقامة دولتها الوطنية الديمقراطية بعاصمتها القدس الموحدة...

مغرب ما بعد 20 فبراير 2011 والخلاصات الهاربة، في الحاجة الى تنمية الحس النقدي ...

عبد الهادي بلكورداس

انطلاق حراك حركة 20 فبراير 2011، بالشكل النضالي الذي دشن من خلاله سيرورته الكفاحية المفتوحة استراتيجيا، عبر اعتماد نهج النضال الديمقراطي الجماهيري/السلمي، ارتكازا الى أرضية برنامج نضالي اصلاحي راديكالي عنوانه العريض؛ اسقاط نظام الافتراس والاستبداد من أجل مغرب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية،

إن حدثا بهذه المواصفات يجعله يرقى الى مستوى الأحداث التاريخية الكبرى والمفصلية، من خلال قدرته على تغليب اتجاه التحرر الوطني بمضمون ديمقراطي بكافة أبعاده داخل المسار التاريخي للمغرب المعاصر،

إن مقاربة حراك حركة 20 فبراير 2011 كحدث تاريخي مفصلي يستدعي بالضرورة القطع مع تهافت التصور النخبوي الذي نظر اليه ولا يزال، باعتباره قوسا عرضيا سرعان ما تم اغلاقه عبر النتائج السياسية والمؤسساتية التي ولدتها ديناميته الميدانية المتسارعة والممتدة، وفي هذا السياق ينبغي التعامل مع حراك حركة 20 فبراير 2011 باعتبار أن روحه النضالية الاحتجاجية ظلت راسخة، منذ انطلاق شرارتها الأولى سنة 2011 كما ظلت ممتدة ومتسعة الانتشار والامتداد حيث اتخذت أشكالا متعددة، حسب الحاجة السياسية/الاجتماعية الطارئة/الضاغطة، وهي تتخذ اليوم شكل حركات اجتماعية جديدة مطلبية خاصة بفئات اجتماعية محددة، كما اتخذت شكل حراكات شعبية/مجالية احتجاجية، من أجل الحق في الديمقراطية والتنمية، دون أن ننسى نتائج المقاطعة الشعبية الواسعة للسلع التجارية المحمية بأعراف الاحتكار والافتراس.

إن اعتبار حراك حركة 20 فبراير وامتداداته النضالية، من الأحداث التاريخية الكبرى والمفصلية التي طبعت تاريخ المغرب المعاصر، والتي ترقى من حيث القيمة والأهمية التاريخيتين، الى مستوى حدثين تاريخين كبيريين ومفصليين،

فالحدث الأول يتصل باضراب الحركة النقابية المغربية الناشئة يوم 8 دجنبر 1952 تضامنا مع الحركة النقابية التونسية بعد اغتيال زعيمها فرحات حشاد، وما ترتب عنه من قمع للحركة النقابية المغربية وحلفائها وما افرزته من نتائج ومتغيرات، أما الحدث الثاني فيتصل بالنتائج السياسية/الثقافية المترتبة عن القمع الدموي لانتفاضة 23 مارس 1965 بالدارالبيضاء خصوصا،،،

لقد كان من نتائج القمع الشرس الذي تعرضت له الحركة النقابية المغربية بعد اضرابها التنديدي باغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد يوم 8 دجنبر 1952، التسريع بسلسلة من التحولات السياسية/التنظيمية، لعل من أهمها انتقال حركة المقاومة المسلحة المدينية من طور الكمون في النشأة والاعداد الى طور المبادرة و الصدام والاشتباك مع الاستعمار، في ارتباط مع تسارع الفرز الايديولوجي/السياسي داخل الحركة الوطنية، والذي واكبه انضاج قرار الاستقلالية النقابية للطبقة العاملة المغربية عبر اعلان الاتحاد المغربي للشغل يوم 20 مارس 1955، قبيل انطلاق المفاوضات السياسية في باريز وأيكس ليبان التي أفضت الى اعلان استقلال المغرب سنة 1956، داخل سياق سياسي دولي تميز بالهزيمة العسكرية المذوية لفرنسا في الهند الصينية (هزيمة معركة ديان بيان فو 1954 بالفيتنام') في ارتباط مع تبلور معالم نظام دولي جديد عنوانه الكبير التعايش السلمي بين المنظومة السوفياتية والمعسكر الامبريالي بقيادة أمريكا، وتغيير علاقات التبعية بين دول المركز الامبريالي عبر الانتقال من نسق الاستعمار المباشر الى الاستعمار غير المباشر، وهو ما سرع بمنح الاستقلالات الشكلية لبلدان ما سيعرف لاحقا بالعالم الثالث،

وبعد القمع الدموي لانتفاضة 23 مارس 1965، دخل المغرب مرحلة الاستثناء وتعميم القمع والرصاص الذي فرض على الحركة التقدمية المغربية التخفي تحث الأرض وعصر وإعمال مادتها الرمادية، من أجل بلورة وصياغة الأجوبة الثقافية والسياسية الملائمة لرفع التحدي، وهي الأجوبة التي تبلورت فكريا/نظريا من خلال كتابات العروي، الجابري والخطيبي، وفنيا من خلال أعمال/ابداعات مسرح الهواة والأعمال السينمائية الأولى لتبلغ ذروتها الجماهيرية مع الفورة الغيوانية، وعلى المستوى السياسي رفعت الشبيبة الجامعية و التلاميذية مشعل التحدي من خلال احتضانها للمخاض العسير لانبثاق و تطور حركة اليسار الجديد عبر تنظيماتها السرية عن سياط القمع الأسود، والتي ستتحول بعد قمع الاجتثات طيلة سنوات 70 من القرن الماضي، الى امتداد نضالي متعدد الاشتغال والانشغال النضاليين،،،

إن الخلاصة السياسية الأساسية، التي تفرض نفسها بقوة على كل منخرط ومهتم نزيهين، عبر هذا العرض التحليلي المقارن والنقدي، لتطور نتائج هذه الدينامية النضالية الجديدة التي أطلقها حراك حركة 20 فبراير منذ 2011، أن موقفها النقدي المناهض كلية لما سمي تاريخيا بالمسلسل الديمقراطي وما يتصل به من مسلسلات انتخابية وما يفرزه من مؤسسات منتخبة فقدت صلاحيتها السياسية، إلا أن ما يفتقده هذا الموقف النقدي المناهض، هو التعبير السياسي القادر على صياغة فعله السياسي الناظم/الموحد والقادر على توسيع مدى التفاعل أفقيا وعموديا، قصد توحيد النضالات السياسية القادرة على انجاز دورها التاريخي المطلوب في التأسيس والتأطير والقيادة، مع أهمية الانتباه أن الحركات الاجتماعية الجديدة المتعددة فئويا والحراكات الشعبية المتعددة مجاليا، لم تكن يوما عقيمة في فرز أطرها القيادية محليا ،كما أكدت ذلك تراكماتها النضالية ميدانيا،،،

وخلاصة القول فإن ما يطرح على اليسار الراديكالي بإلحاح هو استيعاب هذه التحولات المفصلية نظريا لبلورة مشروع التغيير الديمقراطي، وخط سياسي سديد كبوصلة لهذه الديناميات النضالية، لاستعادة زمام المبادرة في قلب الصراع الطبقي ببلادنا في أفق التأسيس لنظام ديمقراطي على أنقاض النظام المخزني، يكون فيه الشعب مصدر السلطة والسيادة.

اليسار الماركسي المغربي وحزب الطبقة العاملة

فرغم سياسة الاستئصال التي نهجها النظام المخزني ضد الحركة الماركسية اللينينية منذ 1972، وتكالب بعض القوى الإسلامية والبرجوازية، ورغم ردة البعض من الذين ساهموا في تأسيس هذه الحركة حيث تحولوا إلى خدام القصر، فان المناضلين الماركسيين متواجدين اليوم في قلب مختلف النضالات، وعلى مختلف الجبهات و بين طلائع المقاومة الشعبية. هذه حقيقة لا يمكن لأي كان أن ينفها.

إن مختلف التنظيمات الماركسية (وفي مقدمتها النهج الديمقراطي)، ومختلف الأنوية والفعاليات الماركسية، تطرح على نفسها مهمة بناء حزب الطبقة العاملة، إلا أن هذا المشروع النبيل بقي إلى حد الآن بعيدا عن المنال، وهذا ما يتطلب اجتهاد نظري وسياسي، وتقييم الممارسة من أجل تجاوز المعيقات. ان ما يقوم به حاليا النهج الديمقراطي (نظريا وسياسيا وميدانيا) في هذا الإطار.

لابد من الإشارة إلى ضرورة تفادي التأثير بالطروحات الخاطئة والتي يمكن تركيز بعضها فيما الآتي:

- فقدان البوصلة الايديلوجية تحت تأثير الفكر البرجوازي بمختلف تلاوينه. إن جوهر الماركسية نتاج نمط الإنتاج الرأسمالي، نتاج صراع الطبقة العاملة ضد البرجوازية الرأسمالية، فلا يمكن الحديث عن تجاوز الفكر الماركسي في ظل استمرار جوهر هذا النمط و لو بشكل رأسمالية الدولة؛ بطبيعة الحال يبقى اغناء(و ليس تجاوز) الفكر الماركسي انطلاقا من الواقع الملموس لكل تشكيلة اجتماعية وحرارة الصراع الطبقين وموازن القوة... وانطلاقا من تطور النظام الرأسمالي نفسه (وهذا ما فعله لينين في روسيا، و ماو تسي تونغ في الصين...) شيئا ضروريا، فالجمود و التقديس و حفظ النصوص لا توجد إلا في الديانات. فالمادية التاريخية والجدلية علمتنا أن لا شيء قار.

- الانتظارية باسم الواقعية. لا يمكن بناء حزب الطبقة العاملة إلا في خضم الصراع الطبقي بكل أشكاله.

- المقاربة السوسيولوجية: ادعاء أن حزب الطبقة العاملة هو حزب العمال فقط. فحزب الطبقة العاملة حزب منظم ومؤطر لجميع الكادحين والكادحات، لجميع ضحايا النظام الرأسمالي والاستبداد السياسي

- احتقار النضال الاقتصادي/النقابي باسم الطهارة الثورية...

- رفع شعارات تحريضية غير ملائمة للواقع، شعارات تبعد عن الحزب الكادحين أكثر مما تقربهم منه، و هذا دائما باسم الثورية. لقد أبرز القادة الشيوعيون على الدوام الروابط الجدلية المتينة بين الممارسة والنظرية والتنظيم.

فمساهمة جميع مكونات الحركة الماركسية في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة شرط من شروط تحقيق هذا المشروع النبيل؛ فالنهج الديمقراطي لا يدعي أكثر من هذا. ان الإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة الثوري لا يلغي بتاتا العمل من أجل توحيد شيوعي المغرب، في النضال الميداني ضد الرأسمال والاستبداد المخزني وذلك في أفق الوحدة التنظيمية.

(مقتطف من مقال ع.ف)

اليسار المغربي بين أمجاد الماضي والمستقبل المرهون

حسن ج

مثل اليسار المغربي منذ نشأته آمال عموم الجماهير الكادحة، عمال وفلاحين وحرفيين، تلاميذ وطلبة، بل وصل صداه إلى العالمية مع الشهيد المهدي بنبركة ومع الفقيد الرفيق السرفاتي ورفاقه. فقد ساهم اليسار آنذاك في الرفع من مستوى وعي الطبقة العاملة من داخل النقابات الفرنسية قبل تأسيس الإتحاد المغربي للشغل، كما عمل على تأطير الفلاحين الصغار وعموم الكادحين وتمكن من زرع الفكر الثوري في صفوف التلاميذ والطلبة.

ورغم أن اليسار كان ينقسم بين التوجه الشيوعي والتوجه الإتحادي واختلافهما ايديولوجيا، فإنهما متفقان على النضال من أجل دمقرطة الدولة ويربطان بين النظرية والممارسة في حدود أطروحتهما الإصلاحية مما سيؤدي في بداية السبعينات إلى ميلاد تنظيمات ماركسية لينينية ثورية من رحم هذين المكونين مما أعطى دفعة للنضال الجماهيري، خاصة في صفوف التلاميذ والطلبة والطبقة العاملة. ورغم كل الملاحظات على اليسار الإصلاحي في الستينات والسبعينات، فإنه كان حاضرا في مختلف المعارك بما فيها النضال المؤسساتي مما أعطى أملا للشباب في التغيير، فهذا اليسار كان له دور مهم دوليا من خلال اجتهادات وتحركات الشهيد عزيز بلال الذي أحرق في فندق بأمريكا بشكل غريب وكذلك الشهيد المهدي بنبركة الذي كان يهيئ لمؤتمر القارات الثلاث قبل اغتياله وإخفاء جثته من طرف النظام المغربي وحلفائه في باريس. فما هو وضع اليسار المغربي إذن؟ وما هي دواعي تناول هذا الموضوع؟

إن من دواعي تناول هذا الموضوع هو ثلاث أحداث راهنة ومتزامنة، فمن جهة فشل الأحزاب اليسارية في الانتخابات الفرنسية وخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي الذين قدم نقدا ذاتيا وطرح ضرورة الرجوع إلى اللينينية وربط النظرية بالممارسة والمنتخبين باسم الحزب بهياكله حتى تتم محاسبتهم/هن على ممارستهم/هن وضرورة تصريف مواقف الحزب في المؤسسات المنتخبة عوض أن يبقوا كمحترفي الانتخابات بعيدين/ات عن الحزب ومواقفه وهذا يدفعنا إلى التساؤل مع قوى اليسار المغربي التي تشارك في الانتخابات المخزنية بمرشحين/ات لا تربطهم/هن أي علاقة تنظيمية مع هذه القوى.

فهل ستستخلص الدروس؟ أما الحدث الثاني فهو احتجاج فصيل طلبة اليسار التقدمي بجامعة محمد الخامس ضد التطبيع الأكاديمي مع الكيان الصهيوني، وإذ أحيي الرفاق/ات بالفصيل على هذه المبادرة النضالية، فإني أتساءل عن التغيب غير المقبول لكافة الفصائل التاريخية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب عن هذا الاحتجاج، والذين لم ينظموا أشكالا احتجاجية في مختلف الجامعات على هذه الخطوة المخزية، فأي دور لليسار في الجامعات؟

أما الحدث الثالث، فيتمثل في إغلاق جامعة بن طفيل بالقنيطرة لأبواب مؤسساتها لمدة ثلاثة ايام في وجه الطلبة، ردا على الأيام الثقافية الاحتجاجية، نصرة لفلسطين التي كان فصيل من الطلبة الإسلاميين يعتزم تنظيمها.

فإذا كانت الفصائل اليسارية لم تستطع تنظيم حلقيات ووقفات احتجاجية في مختلف الجامعات مثلا موحدة في الزمان ضد كل أشكال التطبيع، فإن القوى الإسلامية استطاعت فضح حقيقة النظام ومؤسساته ومنها الجامعات بسبب قوتها وقدرتها على التعبئة، عكس اليسار الذي لا يستطيع تصريف حتى ما يتفق عليه، فأي مستقبل لليسار إذن؟

إن اليسار في شموليته، إصلاحي أو راديكالي يعيش أزمة حقيقية يجب العمل على تجاوزها قبل فوات الأوان. فاليسار الإصلاحي يعيش على أوهام الإصلاح من الداخل دون أدنى فعل ميداني الذي قد يدعمه في المؤسسات. أما اليسار الراديكالي غير المنظم فهو بدوره يعتقد تحقيق التغيير من خلال إطارات جماهيرية، كجمعية المعطلين حاملي الشهادات، أو بنضالات بالمناطق حول ملفات اجتماعية دون أي بوصلة سياسية عدا بعض الشعارات العامة. أما اليسار الراديكالي المنظم ومنه النهج الديمقراطي، فإذا كانت برامجه واضحة الأهداف ومتقدمة على المستوى النظري، فإن ممارسة جزء مهم من مناضليه ومناضلاته بعيدة عن أطروحاته، لذلك لابد من إصلاح هذه الاختلالات من خلال المحاسبة الرفاقية الصارمة على كل المستويات والإشتغال بملفات وأهداف قابلة للقياس وتوظيف مختلف الوسائل الجديدة للتواصل وبشكل خلاق مع ضرورة قراءة علمية للمتغيرات المجتمعية حتى يسهل التجذر وسط عموم الكادحين/ات والتمييز بين الأهداف المرحلية والنضال الاستراتيجي مع الربط الجدل بين السيرورات الأربع.

المغرب بين أزمات الكادحين/ات والمافيا المخزنية

حسن ج

يعيش المغرب أزمة بنيوية منذ الاستقلال الشكلي بحكم اختياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية والخاضعة فقط للاستجابة لمصالح الطبقات السائدة من كمبرادور وملاكين عقاريين كبار ولإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. فكل المؤشرات الدولية تبين فشل السياسات الرسمية، فالمغرب يحتل الرتبة 121

في سلم التنمية البشرية لسنة 2021 والرتبة 86 في مؤشر الشفافية و87 في محاربة الفساد و136 عالميا و11 عربيا في حرية الصحافة و106 في التعليم من بين 140 دولة و89 في الصحة من بين 89 دولة. فكون المغرب بلدا قرويا وليس فلاحيا لأنه لازال لم يستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية من حبوب وزيوت وسكر... فإن الغالبية العظمى من الساكنة تعيش على الفلاحة بشكل مباشر أو غير مباشر، فكلما حل الجفاف وهو مزمن لكون المغرب يقع في منطقة شبه جافة ولكون السياسات الفلاحية المنهجية منذ الاستقلال الشكلي تعمق هذه الأزمة ولا تهدف إلى تحقيق السيادة الغذائية، فسياسات السدود مثلا لم تكن يوما لصالح الفلاحين الصغار والمتوسطين، بل فقط لصالح الإقطاعيين الكبار ومن أجل الزراعات التصديرية التي تستنزف الثروات المائية القليلة أصلا بالبلاد، كما أن مافيا الغابات زادت من حدة التصحر وهذا ما عمق الأزمة ولم تتخذ الدولة أي إجراءات لصالح أصحاب الأرض الحقيقيين/ات مثل القيام بعملية تشجير واسعة ومستدامة بأشجار تناسب مناخ هذه المناطق وتخدم مصالح ذوي الحقوق وتوطين صناعات مرتبطة بتلك المزروعات للرفع من القيمة المضافة لتلك المنتوجات لصالح تعاونيات لشباب تلك المناطق حاملي الشواهد وبدعم من الدولة عوض تفويتها للرأسمال المحلي والعالمي من أجل زراعات تصديرية المستنزفة للماء ولا تهم الساكنة المحلية. والأفظع مع كل جفاف، ولامتصاص غضب الفلاحين الصغار والمتوسطين وعموم الكادحين/ات تخرج الدولة برنامجا الظاهر فيه هو دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين سواء لإعفائهم/هن من ديون صندوق القرض الفلاحي أو لدعم أعلاف الماشية، لكن الحقيقة هي أن المستفيدين الحقيقيين من كل هذه البرامج هو الرأسمال الطفيلي والمافيا المخزنية التي تستغل مثل هذه الظروف للإغتناء غير المشروع وتفويت كل هذه الأموال لصالحهم/هن ولأقربائهم/هن، أما الفلاحون الصغار فهم غالبا لا يحصلون سوى على الفتاة في أحسن الأحوال كما هو حاصل الآن بعمالة مكناس هذه السنة ونفس الشيء في مجالات أخرى مثل ما فجره البرلماني عز الدين زكري عن فريق الاتحاد المغربي للشغل في مجلس المستشارين حول استفادة أحد ملاكي سيارات الأجرة على مبلغ 32 مليون سنتيم شهريا كدعم الذي خصصته الحكومة لمهنئي النقل بسبب ارتفاع أسعار الغازوال. فلمن يوجه الدعم إذن؟ فإذا كانت الدولة ومحكومتها جادة في إيصال الدعم للذين يستحقونه، لماذا لا تضع مثلا تطبيق كما قامت به حول بواء كورونا، لتسجيل كل الفلاحين الصغار وماشيتهم/هن والكمية المخصصة لكل رأس من الأعلاف؟ مع إمكانية الاطلاع لأي كان على المستفيدين/ات وعلى الكميات الموزعة في كل إقليم وجماعة، وكذلك تخصيص نشرات مسائية وندوات حول تدبير هذه الأزمة وتكوينية للفلاحين وفتح نقاش عمومي عن أسباب هذا النوع من الأزمات وكيفية تجاوزها هيكليا وكذلك وضع موقع يضم كافة المعطيات عن المستفيدين/ات والكميات والأموال التي حصلوا عليها من خلال هذا الدعم.

إن المواطنة الحقة تقتضي البحث عن حلول جذرية لتجاوز الأزمات المحتملة، غير أنه من رابع المستحيلات أن يحصل ذلك في دولة المخزن، لذلك فالوصول إلى القطع مع هذه الممارسات المافيوزية رهين بالقضاء على المخزن وبمدى وعي الأغلبية الساحقة بحقوقها والاستعداد للنضال من أجلها، وهذا يفرض على كل القوى التواقة إلى التحرر وبناء دولة المواطنين/ات الأحرار التخلي عن الأوهام والعمل على بناء جبهة شعبية واسعة لقيادة نضالات الجماهير الشعبية المكتوية بنار هذه السياسات اللاشعبية حتى تستطيع النضال من أجل التخلص من المخزن وبناء نظام بديل يكفل للجميع كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار المساواة بكل أبعادها النوعية والمجالية.

هشاشة الشغل وضعف الحركة النقابية تحدي حقيقي لقوى التغيير الثوري

يتميز اليوم واقع الطبقات الكادحة عامة، وواقع الطبقة العاملة بالمغرب خاصة، بغياب أدواتها النضالية الجدرية، أدوات تمكنها من تجاوز معيقات الهشاشة الناتجة عن الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية عالميا وعن ممارسات الباطرونا المتوحشة محليا، ومعيقات التشتت النقابي وتسلط البرجوازية الإصلاحية والانتهازية بواسطة القيادات النقابية الذيلية لأحزاب مناهضة للمشروع الشيوعي الثوري.

ان سيادة هشاشة العمل، والتشتت النقابي، وضعف المقاومة، ووقوف مختلف أجهزة الدولة بجانب الباطرونا في النزاعات الشغلية...لقد شكلت هذه العوامل فراميل أمام تقدم الوعي الثوري داخل الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات،

مما يجعل من الصعب ولادة حركة عمالية حاملة للمشروع الشيوعي، ولادة عسيرة خارج تنظيم الطلائع العمالية في حزب مستقل للطبقة العاملة، من مهامه تأطير و تنظيم ليس فقط عمال وعاملات مختلف المقاولات الرأسمالية بل تنظيم وتأطير عموم الفئات الكادحة من فلاحين فقراء، وكادحي وكادحات الأحياء الشعبية، و مختلف الفئات الشبابية التي تعاني من اختيارات الدولة المخزنية...

وقد اختارت جريدة النهج الديمقراطي كملف لعددها 456، إشكاليات الهشاشة، والعمل النقابي، وسيادة البيروقراطية... كمعيقات أمام عملية بناء حركة عمالية ثورية.

العمل النقابي بالمغرب بين اكراهات البناء والتجذر، ومعضلات الممارسة

الحسين بوتبغى

نواة العمل النقابي الأولى ظهرت بإنكلترا حيث ازدهرت الصناعة الكبيرة وهيمنت الرأسمالية فاضطرت الطبقة العاملة على تنظيم نفسها كحركة اقتصادية وسياسية مستقلة لمواجهة هجوم البورجوازية. توقف ماركس وإنجلز عند هذه الظاهرة الاجتماعية التي تجسد انتقادا للرأسمالية المتنامية على شكل ممارسة نضالية، فحللوها وأكدوا، عكس "باكونين" على أهميتها. فهيمنة الرأسمالية ادت لتقسيم العمال واجبارهم على التنافس فيما بينهم، وفي نفس الوقت وحدتهم كطبقة نظرا للموقع الذي يحتلونه في علاقات الإنتاج وللشروط القاسية التي يشتغلون فيها. فالنضالات التي يخوضونها لتحسين هذه الشروط جعلتهم ينتظمون بداية في تكتلات صغيرة ومؤقتة تحولت مع تطور الرأسمالية الى مركزيات نقابية قارة وقوية.

معضلات واكراهات العمل النقابي بالمغرب

بدأ العمل النقابي بإنكلترا حيث توفرت كل الشروط لظهوره ونموه، وبنفس البلد ظهرت بوادر أزمته. ففي مطلع الثمانينات من القرن الماضي رجع المحافظون للحكم مع "مارجريت تاتشر" فطبقوا وصفات النيوليبرالية التي قوضت كل ما حققته الشغيلة من مكاسب بعد الحرب العالمية الثانية. فمع البطء الشديد الذي عرفه النمو الاقتصادي واشتداد المنافسة بين الشركات، عمدت هذه الأخيرة لإجراء تغييرات عميقة في تنظيم الشغل والإنتاج فتم اعتماد المرونة بتكريس العمل بالعقدة وضرب السلم المتحرك للأجور وغيره من التدابير التي مست باستقرار الشغل وبالحماية الاجتماعية وأدت لارتفاع البطالة وتعميم الفقر والهشاشة.

هذا التحول العميق الذي اصطلح عليه نيوليبرالية هي حرب اقتصادية عالمية شنتها البورجوازية على الاجراء فتحولت على إثره الشروط التي يشتغل فيها العمال الى جحيم لا يطاق وهذه الحرب الضروس وقعت ايضا ضحية لها الحركة النقابية المغربية. ولفهم انعكاساتها على هذه الحركة فلابد من الاخذ بعين الاعتبار التحديات التي تطرحها الازمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي والرأسمالي التبعي والتي ازدادت تعمقا وتعقيدا مع الازمة الصحية وستنضاف اليها لا محالة عواقب الازمة الأوكرانية الحالية. فما لا شك فيه هو ان الحركة النقابية ببلادنا تمر بأزمة جعلتها عاجزة عن صد هجوم الباطرونا وحكوماتها الرجعية المتعاقبة، وأسباب هذه الازمة ترجع لما هو متعلق بالسياق الذي يتم فيه العمل النقابي من جهة، ولكيفية اشتغال الإطارات النقابية نفسها من جهة أخرى.

من الأسباب الخارجية عدم قدرة النقابات على تعبئة كل الذين يبيعون قوة عملهم للتصدي للسياسات النيوليبرالية المطبقة وذلك بسبب التقسيم، ليس على مستوى الاجور والتعويضات فقط ولكن أيضا باعتماد التمايز بين الاجراء من رسمين وعاملين بالعقد وغيرهم الذي كرسته التحولات التي عرفها مجال الشغل وتنظيم العمل. كما ان هنالك الجانب المتعلق بالقانون المطبق بالقطاع العمومي المخالف في بعض جوانبه عما هو مطبق بالقطاع الخاص. وبخصوص

هذه التشريعات فلابد من الإشارة الى ان المغرب بصدد اعداد قوانين من شأنها الاجهاز على حق الاضراب والتنقيب كما انه لم يصادق بعد على الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بحرية التنقيب وحماية الحقوق النقابية. وإذا كانت القوانين المتعلقة بالشغل والحريات النقابية لا تطبق الا لماما فهي شبه غائبة بالمنطقة الحرة ما جعل المكاتب النقابية بهذه المنطقة لا تلبث ان تؤسس حتى يتم حلها. وبمناطق أخرى يتم طرد النقابيين من العمل بل توضع أسماؤهم بقوائم تتبادلها الباطرونا بغرض حرمانهم كلية من العمل وأحيانا أخرى تتم محاكمتهم فتنزل عليهم عقوبات مالية او سجنية.

زيادة على هذه الاكراهات، فالمركزيات النقابية في خصومات شبه دائمة مع الأحزاب واتجاه بعضها البعض بخصوص الاستقطاب وزيادة عدد المنخرطين والظهور ب"النقابة الأكثر تمثيلية". كما انها فقدت الكثير من مشروعيتها باعتمادها الشبه التام على الحوار الاجتماعي الذي تحول الى مسلسل لا ينتهي ولا تترتب عنه أية نتائج عدا التسويفات، في حين يتطلب الامر تعبئة القواعد وخوض النضالات الحازمة. كما ان ازمة الحركة النقابية المغربية هي نتيجة لتحولات سوق الشغل وعجز النقابات عن مسايرة هذا التحول. فظهور قطاعات جديدة للإنتاج كالمقاولة من الداخل والمتاجر الكبرى او "السوبرماركت" والمعلوميات وغيرها هي مجالات مستجدة وجدت النقابات صعوبات للانغراس فيها.

اما بخصوص الأسباب الداخلية المرتبطة بالنقابات نفسها، فيأتي انخفاض نسبة التنقيب في المقام الأول. فتدني نسبة الاجراء المنقبين قلص من إمكانيات الحركة النقابية على المناورة وخلق توازن لصالح العمال. هذا الوضع خلق مفارقة غريبة يصعب فهمها. فلماذا يا ترى يغادر الاجراء النقابات في وقت يقوم فيها النظام والباطرونا بالانقضاض على حقوقهم، اي في وقت هم في أمس الحاجة لمن ينظم صفوفهم ويعزز تضامنهم؟ ففي ظل الازمة والركوض الاقتصادي استطاعت الباطرونا تحييد العمل النقابي وتشتيت النضالات العمالية بالرغم من انها لا تتوانى عن اللجوء للتسريحات الجماعية والعمل المؤقت وكل الأساليب التي تساعدها على تقليص الإنتاج وتفادي التخزين المكلف ماليا في فترة يعرف فيها الطلب تراجعا كبيرا.

تجدر الإشارة كذلك الى غياب العمل النقابي بالقطاع الغير المهيكل كما ان عددا كبيرا من الاجراء، أي 10 282 000 شخص حسب احصائيات (HCP) غير منتمون نقابيا وذلك لأسباب عدة. منها فقدان الثقة في النقابات نظرا لغياب الديمقراطية بحيث ان القواعد تتهم الأجهزة النقابية القائمة بالبيروقراطية وانعدام الشفافية وغياب النقاش الديمقراطي ما يتضح من خلال الانشقاقات والتعدد النقابي الذي ترتب عنه تواجد قرابة 30 إطار نقابي والعديد من التنسيقيات، ما انعكس سلبا على "الحوار الاجتماعي". فهذا الكم من النقابات يواجه بآرائه المختلفة بل المتناقضة احيانا ممثل وحيد للباطرونا تدعمه حكومة هي المهندس والمشرف على هذا الحوار.

في الختام يمكن القول انه في غياب حزب الطبقة العاملة الكفيل بتأطير العمال لصد هجوم النظام وارباب العمل، وفي ظل حركة نقابية فقدت الثقة في قواعدها واكتفت بتبني الحوارات الاجتماعية المارطونية التي لا طائل من ورائها كأسلوب وحيد لتحقيق المطالب، فلابد من ابتكار أساليب نضالية جديدة تقوم على فهم العمل النقابي كأسلوب لتنظيم صفوف الطبقة العاملة وتعزيز روح التضامن والتآزر بين كافة مكوناتها. والعمل النقابي القائم على هذا التصور لابد ان يعمل على تحسيس العمال بالدور المحوري لنضالاتهم وتضحياتهم من اجل تحسين أوضاعهم في افق تغييرها وعلى اهمية التحليل الطبقي كمرجعية وكموجه لمعاركهم وكأداة لرسم ملامح المجتمع البديل.

الهشاشة من خلال مدونة الشغل القانون رقم 99. 65

حسن ج

كان الفقر هو المعيار الأساسي الذي كان يعتمد لقياس مستوى عيش الإنسان، وقد حدد البنك الدولي عتبته في دولار واحد في اليوم، غير أن هذا العامل أظهر قصوره ومحدوديته في الجواب على الإشكال لكون مستوى المعيشة يختلف من بلد إلى آخر، ولكون أنماط حياة الأفراد مختلفة سواء

داخل نفس المجتمع أو داخل مجتمعات مختلفة. لذلك تم استبدال هذا المعيار بآخر أوسع وهو مفهوم الهشاشة. فالإنسان في وضعية هشاشة ليس بالضرورة فقيرا، لكن معرض لذلك في كل لحظة بسبب عدم توفره على شروط الحياة تبعده عن دائرة الفقر من سكن لائق وتعليم يؤهله لإيجاد شغل مناسب بشكل اسهل وتطبيب يمكنه من استرجاع صحته للعودة إلى دائرة الإنتاج وضمان اجتماعي ودخل قار يقيه من الوصول إلى عتبة الفقر.

فهل مدونة الشغل بالمغرب تحمي الطبقة العاملة من الهشاشة؟ أم على العكس من ذلك تكرسها؟

هذا ما سنحاول تناوله من خلال بعض بنود هذه المدونة.

فالمادة 12: يعاقب الأجير عن مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة 9 بعقوبة قد تصل غلى طرده في حالة عدم احترامه لحرية العمل أثناء الاضراب. ففي ظل دولة تسود فيها الرشوة، من السهل إلصاق هذه التهمة لأي أجير نشيط نقابيا.

المادة 25: يعاقب بغرامة من 300 إلى 500 درهم عن الأفعال الآتية :

- عدم تسليم بطاقة الشغل أو عدم تجديدها وفق شروط المادة 23.
- عدم تضمين بطاقة الشغل أي بيان من البيانات المحددة بنص تنظيمي.
- يتكرر تطبيق الغرامة حسب عدد الأجراء التي لم تراع في حقهم المادة 23 على ألا يتجاوز المبلغ 20000 درهم هذه المبالغ هزيلة أصلا في حالة تطبيق القانون، لكن يكفي زيارة اي ضيعة أو معمل النسيج... للتيقن بمدى احترام هذه المادة.

المادة 43: يعفى المشغل والأجير من وجوب التقيد بأجل الإخطار في حالة القوة القاهرة، دون تحديد طبيعة هذه القوة القاهرة خاصة بالنسبة للمشغل وبالتالي هي قابلة للتأويل.

المادة 67: المتعلقة بفصل الأجراء لأسباب اقتصادية.

المادة 86: المتعلق بعقد المقاولة من الباطن.

المادة 186: المتعلق بتقليص من مدة الشغل العادية التي يترتب عنها تقليص الأجر.

كل هذه المواد، حتى في حالة تطبيقها باحترام كافة الشروط، تجعل الأجير في وضعية هشاشة بعد فقدانه لشغله أو بعد تقليص ساعات العمل التي ينتج عنها انخفاض الأجر.

إن القانون رقم 99. 65 صدر في مرحلة التراجعات، مرحلة حكومة التناوب التوافقي التي تراجع فيها النضال النقابي بسبب تواطؤ البيروقراطيات النقابية تحت مبررات تقنين العلاقات الشغلية وتحديد المسؤوليات والتعويضات، غير أن هذه المبررات كلها لا تصمد أمام الواقع الذي يبين مدى جشع الرأسمال وتواطؤ السلطات حتى لتطبيق هذه المدونة على علاتها. والآن حكومة الباطرونا تهيئ للإجهاز على ما تبقى من حقوق على قلتها من خلال محاولة تمرير قانون الإضراب والعمل بالعقدة في الوظيفة العمومية وقانون النقابات... الخ.

فهل ستكون النقابات ومختلف القوى المانعة في مستوى اللحظة السياسية لصد هذا الهجوم على الحقوق والمكتسبات واستنهاض قواها لانتزاع مزيدا من الحقوق والحريات؟ الزمن السياسي لن ينتظر أحدا.

معيقات البناء النقابي وانتكاسة العمل الوحدوي

مصطفى خياطي

"... الوحدة عمل عظيم و شعار عظيم، و لكن القضية العمالية بحاجة إلى وحدة ماركسيين لا إلى وحدة ماركسيين مع أعداء الماركسية ومشوهيها. لأن أساس الوحدة يكمن في الانضباط الطبقي في الاعتراف بإرادة الأغلبية المتفقة مع مسيرها. وإلى هذه الوحدة، إلى هذا الانضباط، إلى هذا العمل الموحد سنظل ندعو جميع العمال بلا تعب ولا كلل". فلاديمير لينين.

واذ نتفق أن الهدف من العمل النقابي هو الدفاع عن الحقوق المادية والديمقراطية للمأجورين وتحسين أوضاعهم وشروط استغلالها، فهذا لا ينبغي أن يلغي الأهداف الاستراتيجية للعمل النقابي وهي أهداف تدخل في صميم الصراع الطبقي، لأن الاستغلال هو من سمات المجتمع الطبقي

ويختل بالغلبة لمالكي وسائل الإنتاج الذين يستحوذون على فائض القيمة ولا يتركون للعمال إلا الحد الأدنى لتجديد قوة عملهم (الأجر).

ومن هذا المنطلق فإن البرجوازية والرأسمال لا يذخرون جهدا في محاولات تشتيت الطبقة العاملة والمأجورين والشغيلة عموما، وخلق كل ما من شأنه عرقلة وحدتهم في إطار نقابي واحد، بل والسعي إلى ضرب كل أساس تنسيقي / جنيني، بشتى أشكال التدجين والاستلاب والشيطنة والتخوين.

واذ أن الطبقة السائدة ترى في التنظيم العمالي سواء كان نقابيا أو سياسيا، هو العدو الذي قد يعصف بمصالحها ومصالح رأسمالية المركز، فإنها أرادت لتاريخ العمل النقابي في المغرب ان يكون تاريخ الانشقاقات واستنساخ التنظيمات من داخل تنظيمات. وعليه كان الاتحاد المغربي للشغل umt يستفرد بالنضال النقابي المغربي وكان الممثل الوحيد لكافة الشغيلة والمأجورين بالمغرب. وكان توجهه الثوري في طرح الأفكار والبرامج يوجس فرائص النظام المغربي الحديث العهد بالحكم في بداية الستينات :

ففي مؤتمره الثالث سنة 1963، طرحت ال umt مفهوم الطريق غير الرأسمالي للتنمية، والثورة الاقتصادية والاجتماعية، والإصلاح الزراعي الجذري المرتكز على نزع الأراضي من الإقطاعيين والمعمرين وبدون تعويض وإعمال مبدأ "الأرض لمن يحرثها".

ومع اتضاح ميول هذه المركزية النقابية إلى تبني المجتمع الاشتراكي كبديل للمجتمع الرأسمالي فإن هذا الطرح كان كفيلا بإعداد خطة من طرف المخزن لتشتيت هذه المنظمة النقابية حيث أن طرحها يعني أن تتحول وسائل الإنتاج والسلطة الاقتصادية إلى يد الطبقة العاملة التي لم تتوفر بعد على أداة سياسية للسعي للمشاركة في السلطة. وهذا كان من بين المداخل الأساسية لخلق التفرقة والاختلاف حيث كان طرح القضايا السياسية كالدستور والانتخابات وعدة قضايا أخرى بمثابة أرضية لتوجيه الانتقادات الحادة والدفع بالمختلفين إلى الهروب لتأسيس منظمات أخرى حتى لا يتم" تمرير الموقف على حسابهم" وخدمة جهات سياسية حساب أخرى. وهذا ما حدث خلال الانشقاق الأول الذي أفرز الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والانشقاق الثاني الذي أفرز الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتلته انشقاقات أخرى توجت بعض المحطات المفصلية في تاريخ أحزاب الحركة الوطنية وكان الموقف السياسي حاسما في تحديد التوجه النقابي. ومنها ما كان مفروضا كحالة ال FNE-التوجه الديمقراطي- الذي غادر ال umt بعد طرد ثلاثة من مناضليه من الأجهزة المركزية للاتحاد.

لكن تبقى التفاوتات في الأداء النقابي تتراوح داخل الفروع المحلية والجهوية بين النضال الاقتصادوي الضيق وبعض الممارسات الانتهازية التي تروم استخدام الطبقة العاملة والمأجورين والشغيلة بدل خدمتها، والنضال المبدئي الملتزم بالأهداف الراقية. وهذا من أهم أسباب تفكك قواعد هذه النقابات وتفاقم الحزازات والعداءات وفقدان الثقة في العمل النقابي.

الهشاشة في ظل الرأسمالية "المعولمة"

أصبح مفهوم الهشاشة مفهوما متداولا بكثرة في مختلف المقاربات ابتداء من أواسط السبعينيات بارتباط بالتحولات التي تعرفها الرأسمالية عالميا ومحليا، المصاحبة بعطالة الشباب، بتراجع "العقد غير المحدود المدة CDI " لصالح "العقد المحدود المدة CDD "، بعدم استقرار العمل، بتفقير أوسع الجماهير الشعبية وبلترة أوسع فئات البرجوازية الصغيرة، وبانتشار "وسائل" بديلة عن العمل المأجور العادي: البطالة المقنعة (الفراشة، خادمات البيوت، ماسحو الأحذية، الحمالة....)، ظاهرة المتاجرة في الجنس، في المخدرات، السرقة، الرشوة...الخ.

تعبر الهشاشة في مفهومها العام عن وضعية غير قارة، عن مكتسبات قابلة للتراجع في أية لحظة، عن مستقبل غامض الأفق، عن انعدام الاطمئنان، عن صعوبة المواطنين والمواطنات على توفير شروط تضمن لهم الحياة الكريمة من شغل وسكن لائق، وتعليم، وتطبيب...الخ

للهشاشة وجهان مترابطان، يستحيل فصل واحد عن الآخر: الوجه الاقتصادي، والوجه الاجتماعي، وتبقى الاختيارات السياسية الطبقية هي المحدد في منحاها، ايجابيا كان أو سلبيا.

سنقتصر في هذه المقالة عن "هشاشة العمل" وانعكاساتها الاجتماعية.

هشاشة الشغل

الهشاشة هيكلية في نمط الإنتاج الرأسمالي

يمكن الحديث في هذا الإطار عن هشاشة "سوق الشغل"، عن "ليونة الشغل"، وخصوصا عن **"هشاشة العمل"**.

منذ نشأتها، عملت الرأسمالية (خصوصا في أوربا) على تشكيل "جيش الاحتياط الرأسمالي"، أي على توفير شروط استمرارية البطالة، وذلك من أجل ضمان قوة العمل عند الحاجة، وبأجر منخفض لرفع نسبة فائض القيمة في قيمة المنتوج، بمعنى أخر تكثيف استغلال قوة العمل.

غداة انتصار الثورة البلشفية في روسيا، و تعاظم النضالات العمالية عبر العالم، وتقوية الحركة النقابية المرتبطة بالأحزاب الشيوعية، ومناهضة الشعوب للاستعمار والامبريالية، تمكنت الطبقة العاملة من تحقيق مكاسب هامة، خصوصا وأن البرجوازية "فضلت تحسين" ظروف الاستغلال على التعنت الذي يمكن أن يؤدي إلى ثورة تقضي على الاستغلال، و في هذا الإطار يمكن فهم تقنين شروط العمل: عدد ساعات العمل، العطلة الأسبوعية والعطل السنوية، الحد الأدنى للأجور، التعويضات العائلية، التأمين على حوادث الشغل، ضمان العيش الكريم بعد التقاعد... الخ زيادة على مكاسب جد مهمة كحرية التنظيم، حرية الإضراب، السلم المتحرك للأجور، سيادة "العقد غير المحدود المدة" في علاقة التشغيل...الخ، مكاسب تحققت في ظروف كانت فيها موازن القوة (نسبيا) لصالح الكادحين.

بعد الازدهار الذي عرفته خلال الخمسينيات والستينيات، دخلت الرأسمالية عهد الأزمات منذ السبعينيات، هذه الأزمة التي تتفاقم سنة عن سنة، وتتخذ أشكالا مختلفة.

فإذا كانت الهشاشة التي تعاني مناه غالبية الجماهير الشعبية مرتبطة بطبيعة الرأسمالية، فإنها تفاقمت بشكل خطير في العقود الأخيرة وستزيد تفاقما في المستقبل. لماذا؟

فزيادة على التناقض الرئيسي/ألتناحري المحرك للرأسمالية: التناقض بين العمل المأجور والرأسمال، باعتباره تناقضا بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، تناقضا بين الطبقة العاملة والبرجوازية الرأسمالية، هذا التناقض الذي حاولت الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية التخفيف من حدته وذلك على حساب مختلف الشعوب عبر العالم. فقد برزت في واقع "عولمة" اليوم معطيات جوهرية جديدة نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الرأسمالية. يمكن في هذا الإطار الإشارة إلى النقاط الآتية :

- إن الثورة التكنولوجية (في ميدان التواصل، والمعلوميات...الخ) قد زادت من أهمية الجزء الثابت (الغير المنتج لفائض القيمة) في تركيبة الرأسمال، وذلك على حساب جزئه المتحرك (المنتج لفائض القيمة)، مما يدفع في اتجاه انخفاض معدل الربح.

- هزالة نسبة الرأسمال "المنتج" مقارنة مع نسبة الرأسمال المضارباتي (تقريبا 1 ل 9)

- انخفاض مهول لنسبة مساهمة القطاعات المنتجة لفائض القيمة (أساسا الصناعة والفلاحة) في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع نسب القطاعات التي تستحوذ (عبر الربح) على حصة الأسد من ذلك الفائض، مما يقوي موقع الفئات الاجتماعية الطفيلية المرتبطة بقطاع "التوزيع" وبالقطاعات البنكية، والعقارية، والمضاربتية... الخ

ثانيا- مواجهة الأزمات عبر المزيد من الهشاشة

لمواجهة أزماتها عامة، ومواجهة ميل معدل الربح نحو الانخفاض خاصة، التجأت الرأسمالية إلى حلول، منها ما هو "خارج" عن إرادتها، ومنها ما هو ناتج عن اختيارات تمررها عن طريق سياسات الدولة، والقوانين التي تصدرها البرلمانات، وتكرسها على أرض الواقع مختلف أجهزة الدولة (وزارة التشغيل، قوات القمع، القضاء....)، وتطبل لها مختلف وسائل الإعلام، ويبررها منظروها البرجوازيون.

1 – تقليص "دورة الاستغلال" (le cycle d'exploitation)

إذا كانت مثلا في الماضي "دورة استغلال" منتوج معين تتحقق في 3 أشهور، فإنها تتطلب اليوم شهر أو أقل. كيف؟

- تقليص الوسائط عبر انتشار " المساحات الكبرى"، "التسليم المباشر" ...الخ

- تحديث وسائل النقل من شاحنات متخصصة، قطارات سريعة، بواخر وطائرات سريعة.

- والمهم في كل هذا تبقى هي الثورة التكنولوجية في ميادان التواصل، والإعلام، وثورة المعلوميات: من التعريف بالمنتوج، إلى الأداء، مرورا ب «طلب البضاعة"، كلها مراحل تنجز عبر الانترنيت في رمشه عين.

2 – تخفيض الكلفة (coût de production)

أ - تطوير الآلات واقتصاد المساحات المستعملة ("مكاتب" مفتوحة...الخ)

ب - توفير المواد الأولية بثمن منخفض، و هذا ما يفسر جزئيا الحروب التي يعرفها العالم حالية: غزو ب"النار والحديد" منابع البترول، مناجم المعادن...الخ و تقوية مجموعات تتحكم في عملية الإنتاج بكاملها (De l'amont à l'aval : من استخراج المواد الأولية إلى التسويق مرورا بعملية التحويل.

ت - ضرب المكاسب العمالية بهدف تخفيض "الأعباء الاجتماعية" (هههه) وذلك عبر ما يصطلح عليه ب "اليونة العمل":

لقد دخل مفهوم "ليونة العمل" (la flexibilité du travail) عالم الاقتصاد والسياسة والقانون منذ حوالي 40 سنة، مصاحبا سيادة منطق "العولمة" والممارسة المتوحشة للرأسمالية، التي تسمح للرأسماليين التعامل مع قوة العمل كبضاعة عادية مثلها في ذلك مثل البطاطس، والبصل...الخ، حيث تبقى، كميا وكيفا، رهينة السوق "الحر" المبني على "قانون" الطلب والعرض، بمعنى حسب رغبة/مصلحة le bon-vouloir/l'intérêt du patron الباطرونا، مما يضرب استقرار العمل بالنسبة للكادحين، ومراهنة مداخلهم بتقلبات "سوق/بورصة الشغل"، ونشر عدم الاطمئنان بين عائلات العمال، وتوسيع دائرة الفقر والتهميش...الخ

تتم ترجمة "ليونة العمل" في الواقع عبر:

- اللجوء إلى "العقد المحدود المدة"، مع تقليص متزايد للكادحين المشغلين في إطار "العقد غير المحدود المدة".

- اللجوء إلى مقاولات الوساطة، لضرب العلاقات القانونية المباشرة بين الكادح والباطرون، وينتج عن هذا حرمان العمال من الحقوق التي يضمنها قانون الشغل، والدستور...الخ كحق التنظيم، و الإضراب...الخ

- حرية تخفيض ساعات العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل

- حرية تسريح العمال بمبررات واهية، في مقدمتها "صعوبة تسويق المنتوج"، " الخطأ الجسيم"...الخ

- تشغيل (عند الحاجة) العمال خارج الساعات القانونية دون تطبيق القانون الخاص بالساعات الإضافية (les majorations qui varient de 25% à 100%)

- التراجع عمليا على الحد الأدنى القانوني للأجور

- تسهيل مناورة "الإغلاق لأسباب اقتصادية"، وإعادة فتح المقاولة تحت اسم جديد دون تمتيع العمال بحقوقهم المشروعة، منها الأسبقية في التشغيل، استمرارية التشغيل، منحة الأقدمية...الخ

3 - أسباب ضعف المقاومة العمالية

إن سيادة "متطلبات " العولمة، ومنطق "حرية السوق" الليبرالية، المبنية على "المنافسة" المتوحشة، التي تفرض على المقاولات الرأسمالية اللجوء إلى جميع الوسائل لتخفيض "كلفة الإنتاج"، ليس حتميا، ولا مبررا للخضوع والاستقالة من جبهة المقاومة.

إن الهشاشة، بمفهومها الشامل، التي تعاني منها الجماهير الشعبية عامة، والطبقة العاملة خاصة، تتطلب من الضحايا رفع التحدي، ليس فقط بالدفاع على المكاسب التي حققتها الأجيال السابقة من الكادحين، ولكن كذلك من أجل نزع مكاسب جديدة، وربط النضال الاقتصادي/النقابي بالنضال السياسي العام من أجل مجتمع جديد. يمكن تركيز أسباب ضعف المقاومة العمالية في نقطتين اثنتين:

- عدم ربط النضال "الإصلاحي" المرحلي من أجل تلطيف شروط الاستغلال بالنضال الثوري الاستراتيجي من أجل القضاء على الاستغلال. لا حركة نقابية قوية بدون أطر نقابية سياسية ثورية.

- ضعف التنظيمات السياسية الثورية، وغياب الأحزاب الشيوعية. نعني بالحزب الشيوعي (ليس في تسميته)، بالحزب الذي تنصهر فيه الطلائع العمالية بالنظرية الثورية، أي بالفكر الشيوعي، فكر الطبقة العاملة...الخ

(مقتطف من مقال سابق ع.ف)

رأي الهدف
خطوات: فلسطين حرة

"تقدموا
تقدموا
كل سماء فوقكم جهنم
وكل أرض تحتكم جهنم
تقدموا"

بهذه الكلمات كتب الشاعر الفلسطيني سميح القاسم عن علاقة المحتل بالأرض وأهلها، وعد بأن ترفض فلسطين وشعبها الغزاة تواجههم، ولكنهم اي المحتلين لا يتقدموا، ففي أكثر من موضع بات هذا المحتل يتراجع، رغم تصعيد عدوانه.

أمام جمهرة من الفلسطينيين العزل الذين تقدموا دفاعا عن أرضهم وحقهم، تراجع الجنود الغزاة المدججين بالسلاح، خطوة تلو اخرى، في مشهد يجسد تحرير موضع كل خطوة خطاها هؤلاء المتظاهرين من سيطرة المحتل، فقد تستطيع الدبابات والجنود القتلة التواجد على هذه الأرض، التدمير و النسف والقتل والاعتقال، ولكن السيادة على فلسطين أمر آخر، قرره شعبها منذ اللحظة الأولى للغزو، فلا تراجع ولا خضوع امام الغزاة، وعلى أرض فلسطين، ارض العرب و بوصلتهم، لن يقابل هذا العدو الا المقاومة والتصدي والمواجهة بكافة اشكالها، حتى وان انثنت بعض المواقف أو انتكست، فالخط العام لهذا الشعب هو خوض المواجهة تلو الاخرى، ورفض الاستسلام أي كانت الأثمان المدفوعة على طول خط النضال.

لا تخطو آلة العدو العسكرية خطوة فوق ارض فلسطين إلا بمنطق المجزرة، على اجساد الضحايا، ولم ولن تمر على فلسطين لحظة واحدة بلا مقاومة، مهما كان الظرف العام، فلسطينيا وعربيا ودوليا، فرفض هذا الشعب لهذا المشروع الوحشي الاستعماري لا يخضع لتوازنات القوة اللحظية، بل استناد لإيمان عميق بالقوة الكامنة لأصحاب الأرض، والضعف والعوار والزيف الملازم لقوة الغازي المستعمر، ضعف يرتبط بعدوانية هذا المشروع، وانسداد أى أفق لمستقبله على أرض صمم شعبها الحي على استردادها.

في معركة القدس، تتلاقى روافد النضال الفلسطيني موحدة، لاستعادة السيادة الفلسطينية الوطنية على عاصمة فلسطين، كما على كل شبر من ارضها، سيادة تجسدها ارادة الكفاح الوطني لشعب مصمم على تقرير مصيره، ففي كل موضع يقف فيه فلسطيني رافضا الانصياع لإرادة المحتل وطغيان القوة الوحشية، فإنه يفرض هذه السيادة، وفي كل فعل نضالي، مسلح بالرصاص أو متجردا من كل سلاح إلا الارادة، فإن سطر جديد يكتب في مسيرة الاستقلال الوطني.

ضياء حمارشة، فرض سيادة فلسطين على بضعة أمتار من ارضها لبرهة من الزمن، واعطى لهذه السيادة مزيد من الافق، زمنيا ومكانيا، استعاد لكل فلسطيني في ذاته مساحة للأمل في الاستقلال التام لهذا الشعب والهزيمة الكاملة للغزاة، وفي خطوات كل متظاهر على أرض فلسطين، كل من يتصدى لهجوم الاحتلال وسياساته الوحشية، يعلن شعب فلسطين سيادته على أرضه، كما في بيان القيادة الوطنية الموحدة لانتفاضة الحجارة، وفي جوع أسير مضرب عن الطعام، وفي مذياع طيارة خطفتها مجموعات العمل الخاص خالدة الذكر والأثر.

"فلسطين دولة بناها السلاح، بدم الشهيد بنار الكفاح"، ففوق نار العدوان علت نار فلسطين وتأججت، وتحت رماد القصف وركام الهدم تضرم جذوة الارادة، لتشرق افعال الفداء على ارض فلسطين، تردع المحتل، وتخبر المستوطن عما يعنيه وجوده على هذه الأرض، وعما سيبقى هذا الشعب مستعد لفعله لأجل الحرية والاستقلال.

درب الشهداء، والتضحية، والنضال الفدائي بكافة اشكاله، لم تفلح كل أدوات القتل والترهيب في سده، او في طمس ملامحه، وهاهو شعب الأحرار، وخندق العروبة والانسانية المتقدم على أرض فلسطين، يمضي فيه، يجدده ويحميه من كل وهن، ويكنس في طريقه خطى العدوان، وظلمة الاستسلام وسقوط المطبعين والمتخاذلين، هنا فلسطين العربية تخوض معركتها وترسم نصرها. الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع

الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تندد بجرائم الكيان المحتل في حق المسجد الأقصى والفلسطينيين المدافعين عنه

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع عبر تقنية التناظر الرقمي اجتماعها الدوري العادي يوم الإثنين 18 أبريل، وتداولت فيه حول مستجدات الساحة الفلسطينية في ظل العدوان الهمجي الصهيوني المتواصل واستمرار النظام المغربي في التطبيع الداعم للكيان المجرم، والإجراءات العملية للمحطات النضالية المبرمجة في الأيام القادمة والتي سيتم الإعلان عنها في حينها.

وقد خلص الاجتماع إلى ما يلي :

1 - تسجيل نجاح الوقفة التضامنية التي نظمتها الجبهة بشكل مستعجل في كل من الرباط مساء يوم الجمعة

15 أبريل ومكناس مساء يوم السبت 16 أبريل للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في مواجهته لهجوم الجيش الصهيوني بالقنابل والرصاص على المصلين وحمايته لقطعان المستوطنين الذين يقتحمون باحات المسجد الأقصى، كما تميزت وقفة الرباط أمام البرلمان بالكلمة القوية للجبهة والتي ألقاها نائب المنسق الوطني في نهاية الوقفة قبل حرق علم الكيان.

2 - لتنويه بالمحامين والمحاميات المغاربة من خلال جمعياتهم بمواقفهم الرافضة لمشاركة الوفد الصهيوني في اللقاء الكروي الدولي للمحامين الذي سينظم بمراكش خلال شهر ماي القادم.

3 - توجيه تحية عالية للشباب المغربي الذي يبدع في الأشكال النضالية للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتثمين إبداعات الألتراس ومشجعي/ت الفرق الرياضية الكروية في أغانيهم ولوحاتهم الفنية والأعلام الفلسطينية في مدرجات الملاعب.

4 - التنديد بما يروج حول مشروع إذاعة ببلادنا تحت غطاء تخصيصها لليهود المغاربة، حسب ما أعلنت عنه قناة إخبارية بالكيان الصهيوني، والذي لن يكون إلا واجهة من واجهات الترويج للصهيونية. وتطالب الجبهة بعدم الترخيص له من طرف الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.

5 - التنديد بجرائم الكيان المحتل في حق المسجد الأقصى والفلسطينيين المدافعين عنه، وإدانة خذلان الدول العربية للشعب الفلسطيني وقضاياه المصيرية وفي مقدمتها الدولة المغربية التي تترأس لجنة القدس.

6 - الاعتزاز بصمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الصهيوني، والتنويه بالتعبئة القصوى لكافة فصائل المقاومة في إطار غرفة عمليات موحدة.

هذا وقد تقرر الإبقاء على اجتماع السكرتارية الوطنية مفتوحا باليقظة المطلوبة للتعاطي مع مستجدات الوضع بفلسطين، وسط اعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين الصهاينة على بنات وابناء الشعب الفلسطيني، من أجل اتخاذ المبادرات النضالية التي تستلزمها.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

لسنا بحاجة إلى نصائح امريكا المسمومة بل إلى قيادة موحدة، وملقاومة شعبية شاملة

أصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً قالت فيه، تعقيباً على زيارة وفد الخارجية الأميركية إلى رام الله، إن شعبنا وقواه السياسية ليس بحاجة إلى النصائح الأميركية المسمومة، بل إلى تحشيد ورص الصفوف في ظل قيادة وطنية موحدة، تتبنى استراتيجية كفاحية عبر المقاومة الشعبية الشاملة، والانتفاضة الباسلة، وعلى طريق العصيان الوطني لدحر الاحتلال وطرد المستوطنين.

وأضافت الجبهة إن الوعود الفارغة التي تطلقها الولايات المتحدة، منذ ما قبل وصول بايدن إلى الحكم، ما هي إلا وعود كاذبة، ليس من شأنها سوى أن تشكل غطاءً للاحتلال وممارساته الإجرامية وأعماله العدوانية ومشاريعه الاستعمارية الاستيطانية. ودعت الجبهة إلى وقف الرهان على هذه الوعود، والالتفات نحو الأوضاع الداخلية وتعزيز دور الشرعية الفلسطينية عبر تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي بما فيها المجلس المركزي الأخير.

وختمت الجبهة بدعوة اللجنة التنفيذية، لمنظمة التحرير لتحمل مسؤولياتها وعقد اجتماعات مفتوحة، تضع خلالها اجندة تطبيق قرارات المجلس المركزي لآلياتها، بما يعزز اللحمة الوطنية، ويوفر لشعبنا الحماية السياسية والمعنوية.

قراءة في نتائج الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية

الحسين بوتبغى

الفرنسيون مدعوون الاحد 24 ابريل 2022 لاختيار واحد من بين المرشحين المؤهلين للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وبالحديث عن الانتخابات يتبادر الى الدهن قول المسرحي والفكاهي الفرنسي (Coluche) حين قال بأن الانتخابات لو كانت تصلح فعلا لشيء ما لتم منعها. والتجربة تؤكد انه لا شيء فعلا ينتظر من انتخابات شكلية تنظم في ظل الأنظمة الرأسمالية والكامبرادورية القائمة. فهي شبيهة بمسرحيات لتوهيم الشعب بأنه هو من يختار من يمثله ويدافع عن مصالحه في حين ان الطبقات المهيمنة هي من توظفها كأسلوب لتكريس هيمنتها.

فما الذي سيتحقق باقتراع 24 ابريل للفرنسيين؟ ألم تكن الانتفاضات الشعبية هي من مكنتهم من تحقيق التقدم على المستوى الاجتماعي والنمو الاقتصادي؟ أليس الإضرابات واحتلال المصانع سنوات 1963 و1968 هي التي مكنتهم من تحسين اوضاعهم وسمحت للطبقة العاملة الفرنسية المنظمة والحازمة من تحقيق مكاسب الحماية الاجتماعية والخدمات العمومية المجانية وغيرها من الحقوق؟ لقد كان من طرف الشعب الفرنسي عن رغبته في التغيير بالشارع. ففي 1945، حين كانت موازن القوى لصالح الشعب، تشكلت بفرنسا أحسن حكومة أسندت فيها حقيبة وزير لمناضل عمالي شيوعي فقام بخلق الضمان الاجتماعي، كما قامت الحكومة بإصلاحات مهمة لصالح الشعب وهي التي يتم تقويضها الآن في ظل النظام النيوليبرالي القائم.

بخصوص نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية فقد فاز الرئيس الحالي بالرتبة الاولى ب 28% من الأصوات، تليه مارين لوبن (LePen) ب 23%، وحصل جان لوك ميلونشن (Mélenchon) على 22%. هكذا فمنافسو الرئيس حصلوا على نسب عالية من الاصوات لم تكن متوقعة من طرف استطلاعات الرأي ولا مرغوبة لذا الرئيس ومساعديه. لذلك وظف الاعلام كما العادة للتقليل من أهمية الامر وشيطنة هؤلاء المنافسين. والتكتيك المعتمد يرتكز على الكذب والتشويه الذي دئبت عليه وسائل الاعلام الغربية، ذلك لان القادة الغربيين فطموا على استعمال الحيل بغرض استغلال مواطنيهم وابقائهم تحت المراقبة وتفادي ما أمكن اللجوء للعنف و لإكراه.

استعمال كلمة "استغلال" هنا ليس بالمجازي، فماكرون حول فعلا فرنسا الى شبه شركة (Start Up) مركزها بالولايات المتحدة الامريكية، لهذا فلم يعد هنالك بفرنسا مواطنون بل رب عمل (باطرون) يسهل نهب الموارد واستغلال العمال وكذا الطبقة المتوسطة التي تخضع بدورها وبدرجات متفاوتة لنفس الاستغلال. إذا حاول البعض من هؤلاء استعمال العقل او العصيان يتم ردعه بشكل عنيف، واصحاب الصدريات الصفر (les Gilet jaunes) أدرى بهذا الامر أكثر من غيرهم. فمن يطلق عليهم اليوم في الغرب الامبريالي حكام وقادة هم مجرد موظفون لذا الولايات المتحدة الامريكية والتحالفات الامبريالية والشركات متعددة الجنسيات.

في ولاية ماكرون كما في عهد من سبقوه من الرؤساء كثر الفساد والرشوة وسوء التدبير والنهب. فعلى سبيل المثال لا الحصر تم الاجهاز على المرافق العمومية من صحة وتعليم وحرمان دووا الدخل المحدود والضعيف من دعم الدولة (RSA) كما قام الرئيس بإغداق أموال طائلة على أصدقاء له موظفون بمكاتب للدراسات منها McKinsey حيث اسند لها إنجاز اعمال يمكن لموظفي الدولة القيام بها. اما اثناء جائحة كرونا فقد تم اللجوء لشراء كميات من اللقاحات كان بالإمكان انتاجها محليا او على الأقل استعمال ادوية موجودة ناجعة عوض تجريم استعمالها. ومؤخرا مع الازمة الاوكرانية وتحت الضغط الامريكي تم تعويض الغاز الروسي المتميز بجودته وانخفاض تكلفته بالغاز الصخري الأمريكي الغالي والقليل الجودة.

بالرجوع للانتخابات الرئاسية فالهدف هو إعادة انتخاب الرئيس الحالي الذي ابان عن تفانيه في خدمة مصالح الرأسمال المالي. لكن المشكل هو ان الناس يكرونه لحد ان أحدا تجرأ على صفعه. امام هذا الوضع لم يتبقى الا توظيف الأساليب القديمة-الجديدة، أي الكذب والتخويف. فقد جرب وظف هذا السلاح مع بداية جائحة كورونا التي ترافقت بتعسفات وحرب أعصاب والإجهاز على الحريات وتعطيل المؤسسات التشريعية وتعويضها بالوزارة الاولى والداخلية، وترتب عن كل هذا التدبير العشوائي للازمة الصحية واندحار قسم من الطبقات المتوسطة. وأخيرا وظفت الازمة الأوكرانية للتخويف بحرب نووية يشنها "بوتين" الذي لقب ب"هتلر" آخر خلف ميلوسوفيتش وصدام حسين والأسد وغيرهم الذين حاول الامبريالية التخلص منهم لنهب خيرات بلدانهم. لكن هذه المرة وقف

بوتين سدا منيعا امام مخططاتهم، لذلك فمن المرتقب ان يصبح الأوروبيون وبتواطؤ من قادتهم ضحية لافتراس ونهب الأمريكيين.

لقد وظفت الدعاية الفرنسية مسألة "التطرف" لتخويف الفرنسيين وتمكين ماكرون من الفوز. والتطرف في هذه اللحظة يمثله " ميلونشن" و "لوبن" بحيث لا شيء يروق للصحفيين بالقنوات التلفازية الفرنسية هذه الأيام غير تقديم هاذين الشخصين كوجهين لعملة واحدة. والحقيقة هي ان "ميلونشن" ليس بمتطرف ولا بشيوعي بالمعنى الماركسي للكلمة، فهو لا يتبنى القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولا الصراع الطبقي والثورة، ينادي بالمساواة وبوضع حد للغناء الفاحش وتحسين الوضع الاجتماعي للفئات الشعبية لا غير. أكثر من ذلك فهو غير رأيه بخصوص الخروج من الاتحاد الأوربي ومن الحلف الأطلسي ويتبنى خط الحكومة القائمة بخصوص الازمة الأوكرانية.

اما " لوبن" فقد "هذبت" خطابها وعدلت من برنامجها وتحولت الى شبيهة براهبة قال عنها وزير الداخلية نفسه انها ضعيفة و"مترهلة" (trop molle) بالرغم من انه قد تختبئ وراء ضحكتها الماكرة امرأة حديدية. لقد أدخلت تغييرات على برنامجها جعلها تقوم بحملة انتخابية تحت شعار الوحدة الوطنية والمودة والتوافق من دون ان يزعج ذلك أحدا. ويمثل هذا المنحى تكتيكا ذكيا ومدروسا لان "ماكرون"، في حملته 2017، رفع نفس الشعار بالرغم من انه طيلة ولايته عانا الفرنسيون من تعسفاته التي وصلت حد بثر الايدي وفقأ اعين مواطنين وفرض عليهم غرامات من دون وجه حق، كما ان منهم من ادخل السجن او تم طرده من الوظيفة العمومية لا لشيء غير أنه رفض جعل جسمه حقلا لتجارب شركات الادوية الكبرى. وباعتماده هذه الممارسات فقد جعل فرنسا تنتقل من ديمقراطية بورجوازية الى ديمقراطية مفلسة، وربما ستتحول الى نظام تسلطي إذا انتخب لولاية ثانية.

بخصوص البرنامج الانتخابي للوبين فلا يتضمن لا تأمين الابناك ولا مراقبة التحولات المالية الكبرى ولا أي مسألة من شأنها ان تزعج طبقة الاغنياء. فالسيدة لوبين سبق لها ان دعت قوات القمع لتتدخل ضد مضربين. اما خطابها العنصري الموجه ضد الأجانب والمسلمين فقد يوفر لها ولحزبها هامشا من الريع الانتخابي، غير انه لا يشكل برنامجا انتخابيا جدير بإيجاد حل لمعضلة البطالة وتدهور القدرة الشرائية للفرنسيين والرفع من خدمات المرفق العمومي. فعوض ابراز الأسباب الحقيقية لتدهور احوال المعيشية للفرنسيين الناتجة عن تطبيق وصفات النيوليبرالية، يعمل على تأجيج النزعات العرقية والدينية ويدفع بهم للكراهية والعنصرية والاقتتال. هكذا يبدو البرنامج الانتخابي ل"مري لوبين" هو مجرد صورة معكوسة لبرنامج خصمها "ماكرون" الذي يهدف بدوره للإخضاع الكلي للدولة ومؤسساتها لهيمنة الابناك والشركات الكبرى.

امام هذا الوضع فالحل لا يقتضي الاكتفاء بالمقاطعة، لان الانتخابات ما هي الا محطة قصيرة في مسلسل طويل، بالرغم من انها تعكس مستوى الصراع الطبقي وموازن القوى في لحظة من هذه السيرورة. المطلوب هو إعادة بناء السيادة الوطنية على قاعدة السلطة الشعبية، وهذا يستدعي الخروج من الاتحاد الأوروبي ومن الحلف الأطلسي الذي تأسس لخدمة النزوات الامبريالية لواشنطن. الخروج من الاتحاد الأوربي أيضا ضروري لكونه آلية لخدمة مصالح الرأسمال المالي ويبعد السياسات الاقتصادية عن اي نقاش ديمقراطي، الا ان انجاز هذه المهام لابد ان يتوج بالخروج من النظام الرأسمالي نفسه وذلك ما يتطلب التوجه لتعبئة الشارع وتنظيم جبهات النضال مع بناء التحالفات والمنظمات العمالية والتجذر وسط الجماهير الشعبية وفتح نقاشات واسعة حول كل القضايا المصيرية، وهو عمل يستدعي المثابرة والنفس الطويل.

كتب أدونيس : "لست متشائماً. أنا ثائر على كل شيء، والمتشائم لا يكون ثائراً بل يكون منهزماً". وأنا القائل: يرُوقُ لي تمرّدي فأشتهي تمَرداً حتى على التمرد"، التمرد على شيء يجب أن ينال الاستحقاق، فنحن منذ ظهور "الوباء" لا زلنا نبحث عن المغزى والهدف، فكل شيء يقع إنما يحدث لسبب، وهذا ما تعلمناه في عالم اليوم ومن التاريخ، غلاء الأسعار والتضييق على الحريات، فرض اللقاح إنما هي تدابير لنصرة كفة، منح المصداقية لأشياء واهية، لا تسمن ولا تغني من جوع.

سأعود لأكمل ما بدأه الطفل علاء الدين، الابن الذي طالما كان بالنسبة لي مصدر إلهام ومنبع الحكمة، لقد قال لي مراراً وتكراراً أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن ينال شرف الإفصاح هو الشيء العفوي، التعبير عن أي شيء بدون مزايدات ولا خطط ولا تدابير، فنحن اليوم نعيش حياة مليئة بالتدابير والاحتياطات حتى أننا صرنا أشخاص يتحكم في سعيهم ونبضات قلبهم، المثير والغريب أننا نعيش في زمن يدعي المساواة، الحرية والعدالة والكرامة، هل تقدمنا عن الأجيال السابقة ؟ أم أن العلم والمعرفة زاد من تخلفنا، فعندما ترى شخص مثل اخنوش يقود حكومة المغرب فهذا يعني أننا تخلفنا كثيرا، وتراجعنا مئة السنين الى الخلف، لنقل أننا نعيش في زمن الاستبداد، الاقطاعية الحقيقية، أو في عهد الإنسان القرد، في مرحلة الداروينية، او ما يسمى بتطور الجنس Darwinisme، Lamarakisme...، وكل تلك الاحجيات التي تحاول أن ترمي بالإنسان في غياهب الحيوانية الارتقائية، ما يقع فعلاً أننا ورغم تطور العلم والتكنولوجيا لا زلنا نعيش في عالم رجعي، تخلفي، أصولي، لدرجة أن الإنسان لا يستطيع أن يبرر انسانيته الا بالحقنة الثالثة وبجواز التلقيح.

ماذا يمثل حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين بالنسبة للنساء؟

الزهرة آزلاف

انطلاقا من مرجعيته الفكرية والسياسية والتاريخية، يعتبر النهج الديمقراطي قضية المرأة قضية أساسية ضمن برنامجه النضالي والسياسي والفكري، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من النضال الديمقراطي العام، ويعتبر أن أي مشروع ديمقراطي لا يمكن أن يكتمل إلا بتأكيده على تحرير النساء من الميز والاضطهاد والقمع والاستغلال والاستلاب.

ان الطابع الثوري لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين يجعل نجاحه رهين بمدى المساهمة الفعلية للنساء من عاملات وكادحات خلال بنائه وبالموقع الذي ستحتلنه فيه، لكونهن في مقدمة الفئات المستهدفة في المجتمع. وحسب مقولة لينين :" **لا يمكن للثورة البروليتارية ان تنتصر الا إذا شاركت ملايين النساء في النضال.**"

وفي هذا المجال سيطرح علينا كنساء المساهمة في مهمة العمل من أجل بناء أدوات التغيير (أدوات الدفاع الذاتي للجماهير النسائية الكادحة، أو المساهمة في بناء جبهات النضال). مما يستوجب الانطلاق من الواقع الملموس.

1 - فما هي سمات هذا الواقع؟

تعرف الأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية تدهورا فظيعا بسبب الارتفاع المهول لأسعار المواد الأساسية والمحروقات، من جهة، ومن جهة ثانية، بسبب التخريب المنهج للمرافق العمومية من تعليم وصحة وغيرها، وهي معضلات تؤدي النساء ثمنها بشكل أشد وأقوى.

ان النساء تؤدين ثمن الاختيارات السياسية والاقتصادية للنظام القائم، في مختلف المجالات بشكل أكثر من الرجال. فملايين من النساء تساهم في انتاج الثروة الوطنية (الفلاحات مثلا)، وتبقى مساهمتهن خارج العمل المأجور، وخارج الاحصائيات الرسمية، كما تعاني أغلب النساء من الأمية المرتفعة بشكل مرعب، محرومات من التغطية الاجتماعية، من عدم إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي، من تفشي السكن غير اللائق، من عدم كفاية الغذاء... هذه العوامل كلها تنعكس سلبا على النساء.

لازالت العديد من مظاهر التمييز ضد النساء تتضمنها مدونة الأسرة، خاصة في القضايا الجوهرية، مثل مساطر الطلاق غير المنصفة للنساء، التمييز في الولاية الشرعية على الأبناء بين الأب والأم. كما تمكن مدونة الأسرة من تزويج الطفلات، مما أدى إلى الأرقام المرتفعة لحالات الطفلات ضحايا الزواج القسري، كما تشرعن التمييز في الارث بين الجنسين...

تشكل العاملات في الوحدات الرأسمالية (الصناعية، الفلاحية، الخدماتية) صنفا من الأجيرات اللواتي يتعرضن لكل أشكال الاستغلال والإذلال؛ فزيادة على الميز في المجال القانوني كسائر النساء، فإنهن يتعرضن للاستغلال الرأسمالي، وكرفاقهن في العمل، زيادة على مشاكل إضافية كعاملات (التحرش الجنسي، عدم المساواة في الأجور، ...).

تشكل الفلاحات في البادية أهم ضحايا حملة السطو على الاراضي الفلاحية في بعض المناطق بتواطؤ العديد من اجهزة الدولة.

لا تعد القوانين وحدها مصدر التمييز ضد النساء بل الواقع المجتمعي أيضا. ذلك أن ظاهرة العنف ضد المرأة ما تزال تعم المجتمع المغربي. خلال سنة 2019، عانت 57,1% من النساء على الأقل من شكل من اشكال العنف (الاقتصادي، النفسي، الجسدي...) ويظل الإطار الزوجي هو مكان العيش الأكثر اتساما بالعنف.

2 - كيف تواجه الضحايا هذا الواقع المر؟

تنتصب اليوم المقاومة الشعبية في مختلف المناطق ومن طرف العديد من الفئات، عبر تنظيم أشكالا احتجاجية سلمية ورفع مطالب مشروعة، يواجهها النظام بآلته القمعية الشرسة. وتحتل النساء المقدمة في أغلب نضالات الفئات المقهورة في المجتمع. ويتواجدن في الصفوف الأمامية للنضالات والحركات الاحتجاجية والاجتماعية دفاعا عن حقوقهن المشروعة (السكن، الشغل، التعليم، الصحة...) نموذج نضالات العاملات الزراعيات في الضيعات (اشتوكا ايت باها...). عاملات في

الوحدات الرأسمالية: "سيكوميك" بمكناس، "انترونيك المغرب" بالدار البيضاء...، مدافعات عن الارض التي تتصدى لناهبي الاراضي ببعض المناطق: ببنسليمان (المناضلة مينة جبار، عائلة سرحان...) ... في اغلب هده الحالات تلعب المرأة الدور الطليعي لمواجهة مختلف المفترسين. هناك الملايين من الكادحات الفقيرات، من نساء الشعب عامة ومن الفئات الكادحة خاصة (الفلاحات الفقيرات، نساء الكاريانات، الفراشات، عاملات البيوت، في الحمامات وفي المقاهي ...) تعاني ليس فقط من الميز الجنسي في جانبه القانوني، ولكن كذلك من المعاناة اليومية، من حرمانهن من ابسط حقوق المواطنة (الصحة، التعليم، السكن اللائق، الشغل، التغطية الصحية...)

ان هذه المقاومة ستبقي محدودة إن لم تكن مؤطرة من طرف المناضلين/ت المسلحين/ت بفكر التغيير الثوري، حاملا لمشروع مجتمعي، مشروع الطبقة العاملة، المشروع الاشتراكي في أفق مجتمع تنعدم فيه الطبقات الاجتماعية، واستغلال الانسان للإنسان...

3 - ماهو دور التنظيم؟

إن عملنا اليوم يجب أن يركز على الدعاية والعمل وسط النساء لحثهن على التنظيم عملا بالمقولة: "من لا تنظيم له لا قوة له". لا بد من العمل النقابي الجاد. لان النقابة هي المدرسة الأولى لتعلم أبجديات الصراع الطبقي، داخلها يتمرن العامل/ة على الصراع في مستواه الأولي وكيفية التفاوض وتسطير التكتيكات، مدرسة للتمرس على التنظيم واكتساب الوعي الطبقي. ان النضال داخل النقابة مهم وضروري لتحسين الوضعية الاقتصادية للعاملات ولرفع وعيهن (اي تلطيف شروط الاستغلال فقط.). داخل الجمعيات النسائية التقدمية (الجمعية المغربية للنسائية التقدميات نموذجا...) يتم الاشتغال مع النساء في مواقعهن بالأحياء الشعبية بالتوعية والتعبئة للدفاع عن قضاياهن المشروعة. داخل الاطارات الحقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الانسان...)، للتآزر والدفاع والنهوض من اجل حقوق المرأة، ونشر ثقافة حقوق الانسان في شموليتها وكونيتها. يجب التشجيع على بناء التنظيمات الذاتية للجماهير، مع ابداع أشكال متعددة لتدعيم المقاومة الشعبية، وتقويتها، وتوحيدها (الفراشة، المعطلون، الفلاحون الصغار، الحرفيين الصغار، الشبيبة التعليمية ...)، والانخراط في النضالات النسائية (عاملات، كادحات...) في مختلف المواقع والتواجد في معاركهن ونشر الفكر الاشتراكي وسطهن.

من الضروري ان ترتقي النساء الى القيادة في جميع الاطارات الجماهيرية والنقابية والسياسية والجمعوية (الحقوقية، الثقافية...) لتحصين المكاسب وتحقيق مكاسب جديدة، وخلق شروط النضال الوحدوي بين جميع هذه الاطارات؛ لإنجاح هذا التوجه لابد من تحصين هذه الوحدة ضد كل عوامل التفرقة والتشتيت والتلغيم من الداخل.

نعتبر ان جميع هذه المعارك مهمة لتحقيق المكاسب المشروعة للجماهير الشعبية في ظل النظام الرأسمالي القائم. مكاسب جزئية في الغالب والتي يمكن التراجع عنها كلما اختلت موازين القوى لصالح المخزن او لصالح الباطرونا.

4 - ما هو البديل؟

يجب الانخراط ودعم نضالات الجماهير الشعبية، من اجل ان يصب نضالها في النضال العام من اجل مغرب جديد، وللقضاء على الاستغلال والتمييز ومن اجل المساواة الفعلية بين المرأة والرجل.

ولضمان استمرارية سيرورة التغيير الثوري، فمن الضروري بناء حزب الطبقة العاملة، المؤطر والمنظم لعموم الكادحين/ت والمثقفين/ت الثوريين.

وبدون انخراط الكادحات الطليعيات في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة، سيبقى هذا الحزب مجرد تنظيم ذكوري ناقص على مختلف الواجهات.

ان مساهمة جميع مكونات الحركة الماركسية في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة شرط من شروط تحقيق هذا المشروع النبيل؛ إن إحدى واجباتنا المباشرة اليوم هي تكثيف النضال للمساهمة في تطوير حركة نسائية جماهيرية تقدمية شعبية مكافحة، والعناية بالنساء الشعبيات عبر تاطيرهن وتنظيمهن من اجل الدفاع عن مطالبهن الخاصة بوصفهن نساء، و مطالبهن العامة بوصفهن عاملات وفلاحات وطالبات ومعطلات... وبكلمة بوصفهن بنات الشعب المغربي، إن ذلك يحتاج من التقدميات والتقدميين طرح قضية المرأة في جميع المجالات والحركات و الدفاع عنها، ليس من الناحية الفكرية وفقط بل من الناحية السياسية و التنظيمية.

فلا تحرر فعلي للمرأة إلا في إطار المجتمع الاشتراكي في أفق مجتمع بدون طبقات، وبدون استغلال الانسان للإنسان (المجتمع الشيوعي).

حاملو الشهادات بين تفشي البطالة والحلول الترقيعية للحكومة

كريمة آتبير

يعيش الشباب المغربي عموما وخريجو الجامعات المغربية خصوصا وضعا مزريا، بسبب تفشي البطالة وانعدام فرص الشغل وتنامي الفقر والتهميش، وتفشي سياسة الزبونية والمحسوبية في المباريات القليلة التي تعلن عنها من فينة الى أخرى بعض الإدارات. ناهيك عن الشروط التعجيزية التي تجدها في الإعلانات المتعلقة بالمباريات ، بالإضافة الى بعض العراقيل المنهجة، والتي تستهدف بالخصوص المناضلين الذين اختاروا عدم الخنوع والرضى بالأمر الواقع وفضلوا النضال في الساحات لانتزاع حق من حقوقهم، والذي يكفله الدستور وهو الحق في الشغل والحق في النضال أيضا، فمصير

هؤلاء ان لم يكن الاعتقال أو التنكيل بهم في الشارع العام من طرف جحافل القمع سيكون هو الاقصاء الأوتوماتيكي من المباريات ،ففي بلادنا السعيدة الإدارات المغربية لا يهمها مستواك الفكري والتعليمي وكم من ديبلومات لديك أو خبرات اكتسبت – هذا ان وجدت فرصة لتكتسبها- بل الأهم هو ان تكون (داخل سوق راسك او مافيكش المشاكيل) وأن تكون الداخلية راضية عنك، فأغلب ملفات التوظيف اقصي أصحابها بسبب النضال وليس بسبب عدم اجتياز المباراة بنجاح.

منذ تولي الحكومة الجديدة المسؤولية والعاطلون يتلقون صدمة تلو الأخرى، وكأن هده الحكومة أتت خصيصا من أجلهم، لما لا وهو أول بشرى بشرت به الشباب المغربي بعد الوعود الانتخابية الوردية التي قدمت. وانساق وراءها الكثير ظنا منهم أنهم سينالون نصيبهم من الكعكة، لكن بعد أن انتهى بنج الانتخابات وأخذ كل واحد نصيبه أتت البشرى وهي اقصاء الألاف، المؤلفة من حاملي الشهادات من اجتياز مباريات التعليم باعتماد شروط اقصائية ليست لها علاقة لا بتكافؤ الفرص أو حتى بسعي وراء البحث عن الجودة في هذا القطاع، والتي يتبجحون بها صباح مساء، من بين هذه الشروط هو شرط السن وألا يتعدى سن المترشح لمباراة التعاقد 30 سنة. ما الحكمة في دلك؟ لا نعرف مع العلم أن هناك من الشباب والشابات من بدأ في التحضير للمباراة أربعة أشهر قبل الإعلان عنها. نزل الشباب الى شارع للتعبير عن رفضهم لهذا القرار الجائر، وطبعا ككل مرة كان الرد بالقمع، ونهج سياسة الأذن الصماء. وتم تمرير القرار على حساب الألاف، وتمت المباراة. وكان النصيب الأكبر من الناجحين من ذوي النفوذ الى جانب الغش في المباراة. لتتوالى البشائر من طرف الحكومة الجديدة على جميع المستويات، ارتفاع الأسعار، التضيق على الحريات، التنكيل والقمع والسجن في حق الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد... وبما أنها حكومة لا تفهم سوى في المال والأعمال، وبعدما كشف الأساتذة المتعاقدون عن عورتها بإضرابهم، أتت بما يسمى "أوراش". أوراش هذا ان حاولت قراءة ما جاء فيه فيلزمك شهرين لإتمامه وشهرين اخرين لفهمه، برنامج اوراش بدأ بما يسمى (أساتذة الدعم التربوي) حيث تم من خلاله اللجوء الى حاملي الشهادات الذين أقصتهم نفس الحكومة من اجتياز المباراة في شهر نونبر أصبحوا بقدرة قادر صالحون للتدريس وبدون شروط ، ما عليك سوى تقديم نسخة من الاجازة ونسخة من البطاقة الوطنية لأي مؤسسة تعليمية وهانت وليتي أستاذ- غير انك لم تتعاقد مع الأكاديمية بل مع الجمعيات التي تم اختيارها من المديريات التعليمية بذلك ، مدة العقد ثلاث أشهر وبعد ذلك ستعود لعطالتك كما كنت. وتطلب من عائلتك ان تصوم حتى يتم إيجاد حل ترقيعي أخر وتنخرط فيه. ومن بين الحلول الترقيعية أيضا في هذا القطاع "التعليم" الذي يموت ببطء تم تنزيل مباريات ما يسمى التعليم الأولي الذي أدمج مع التعليم الابتدائي بعد أن كان بشكل عشوائي وتقليدي، لكن مبارياته تختلف عن مباريات التعاقد، فالزبونية والمحسوبية وضرب الشروط المطلوبة بعرض الحائط تكون بشكل فاضح يعني (بالعلالي)، فمؤخرا تم الإعلان عن المباراة في قطاع التعليم الأولي وتم تحديد الشروط وتحديد السن ما بين 35-20، لا نعرف ما مشكلة الحكومة الجديدة مع السن؟ يتم اجتياز مقابلة شفوية عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل الكفاءات. وسنضع ألف سطر على كلمة الكفاءات، لأن في المغرب لا وجود لهذا المصطلح فهو مجرد شعار فقط، بعد اجتياز المباراة ستتفاجأ بأن يتم تعيين أناس لم يجتازوا المباراة أصلا ولم تراهم لجنة الاختبار، يتم استدعائهم عبر الهواتف وعن طريق شعار "باك صاحبي- المعروف عنها في جل المباريات في مغرب الكفاءات (إقليم فجيج نموذجا). وحينما نقول نموذجا فلأن الإقليم صغير وما يقع فيه يفضح للعيان ، سواء في مباريات التعليم بالتعاقد أو التعليم الأولي، هذا الأخير الذي تحاول من خلاله الدولة استيعاب المعطلين في المغرب بعد أن كان هذا القطاع يستوعب فقط الحاصلين على شهادة الباكالوريا ليحاول العبثين بهذا القطاع استعماله كحل للإطفاء غضب العاطلين رغم أننا لم نعد نراهم غاضبين الا القلة القليلة ممن شرب جرعة النضال وبقي وفيا لها من سنوات الجامعة ويؤمن بأن الحق ينتزع ولا يعطى، هذه الفئة التي أبت أن تشارك في مهزلة برنامج أوراش واستغلالهم كعجلة الاحتياط وضرب رفاقهم من مناضلي التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.

وفي الأسابيع القليلة الماضية خرجت لنا الحكومة بما يسمى "فرصة"، وهو برنامج يهدف الى دعم عشرة ألاف من الشباب الحاملين للمشاريع بمبلغ مالي قدره عشرة ملايين لكل شاب حامل لمشروع مقاولتي لا نعلم ما هي هذه المشاريع التي يمكن أن تقام بهذا المبلغ، ونفس الحكومة تطل علينا كل يوم بزيادة في مادة من المواد ولم تنسى أي قطاع، ولكي تعطي الانطلاقة لهذا البرنامج المهم جدا قامت الوزيرة فاطمة الزهراء عمور باستدعاء ما يسمى صناع المحتوى الى حفل باذخ وطلبت منهم أن يكونوا سفراء لهذا البرنامج بقولها: "اليوم كل الشباب عندهم هواتف ذكية، نريدكم أن تكونوا سفراء لبرنامجنا من أجل انجاحه". والغريب في الأمر أن صناع المحتوى هؤلاء سيقومون بهذا الاشهار لهذا البرنامج بمبالغ خيالية تصل الى ثلاثين مليون سنتيم، كل على حسب كم تحتوي صفحته الانستغرامية و التيكتوكية من متابعين، ليقنعوا شبابا حامل للشهادات والديبلومات وأحلام وتعب الدراسة ومشاكل الحياة الجامعية بحلوها ومرها طيلة السنوات يقنعهم أحد من صناع المحتوى لم يلج أبواب المدرسة حظه فقط أنه يملك صفحة في الانستغرام أو التيكتوك أو قناة على اليوتوب يتابعه وله ملاين من المتابعين بغض النظر عن المحتوى التافه الذي يقدمه سيقنع الشباب بأن يقبل الحصول على عشرة ملاين لدعم مشروعه، وتم تخصيص غلاف مالي يصل إلى 1.25 مليار درهم برسم عام 2022،كما تم تعيين مديرة لهذا البرنامج "فرصة" من المفروض فيها ان تكون ملمة به ودرست المشروع جيدا لكن من خلال ما تابعناه في لقاءاتها الصحفية يبدوا أنها لا تفقه شيء فيه بل أتتها فرصة الاستفادة من الكعكة ولم تفوتها، كيف لا والأغلفة المالية المخصص لمثل هذه البرامج تكون خيالية ، إهدار المال العام والفساد باسم برامج يمكن أن نقول عنها وهمية، نعم وهمية بالنسبة للشباب الحاملين للشهادات لأنها تقام باسمهم لكن لا يستفيدون منها، وفرصة فعلا لا يمكن تفويتها بالسبة لمن سيقوم بالاشهار ويحصل على الأجر وينتهي الأمر. هذه الحكومة فعلا منفتحة ومتجددة فمنذ تعينها وهي تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي سوآءا في التطبيل لمخططاتها أو في تمريرها أو في تواصلها، والأهم من ذلك أنها تجد حلول ترقيعيه لأبناء الكادحين لإخراجهم من البطالة ولو لأيام معدودة.

> يعيش الشباب المغربي عموما وخريجو الجامعات المغربية خصوصا وضعا مزريا، بسبب تفشي البطالة وانعدام فرص الشغل وتنامي الفقر والتهميش، وتفشي سياسة الزبونية والمحسوبية في المباريات القليلة التي تعلن عنها من فينة الى أخرى بعض الإدارات. ناهيك عن الشروط التعجيزية التي تجدها في الإعلانات المتعلقة بالمباريات ، بالإضافة الى بعض العراقيل المنهجة

الجماز (الترام)
2/2

بوجمعة بنطويهر

و في هذه الاثناء سمع رنين جرس يشبه رنين جرس مدرسة عتيقة، وعلا صوت أنثوي ينبعث من مكبر صوت يعلن دخول الجماز الى المحطة.

ونجح في التسلل الى إحدى العربات وسط الزحام ،وألقى بجسده في أول مقعد فارغ صادفه. وراح يتأمل الوجوه والسحنات، بعدها، انشغل بمتابعة كتابة خضراء كانت تظهر وتختفي على شاشة صغيرة مقابلة له. وهي تشير الى اتجاه الرحلة، وفي نفس الوقت يسمع الصوتَ النسويَّ نفسه يخطر بالمحطة القادمة، ومحطة الوصول.

وانطلق الجماز مجددا محدثا رنينه الخفيف، يحذر المارة. وماهي الا لحظات، حتى وقف أمامه رجل فارع الطول، ببزة تشبه بزة رجال الامن الخاص، بشارب كثيف، وملامح قاسية، وبنبرة آمرة، طلب التذكرة، ودون تردد، أخرجها " المعطي" من جيبه، وسلمها له. أخذها الجابي، وفحصها بآلة يدوية تنبعث منها بقع ضوئية حمراء، وتصدر صوتا يشبه صوت جهاز تخطيط القلب، ثم حدجه بنظرة مريبة، كأن الآلة أفشت له بسر سيئ عنه، ثم خاطبه: (غير مسجلة...)، في الوقت الذي كان فيه يفتش في جرابه المعلق على كتفه عن شيء ما. لم يفهم المسكين ما قصده هذا المتعجرف، ورد عليه بسذاجة بادية : (ما ذا تقصد .. يا سيدى ؟). فأخبره أنه كان عليه أن يسجل التذكرة عند صعود العربة، وأشار الى آلة مثبتة على عمود وسط العربة. ثم قال: (خالفت القوانين ...وعليك دفع غرامة). واستمر يفتش في الجراب. شعر الرجل بالإحراج والخجل والغبن، وقال :(وكيف أفعل، وأنا لا قبل لي بكل هذا... فانا أول مرة أركب هذا العجب، ثم إن أحدا لم ينبهني الى تسجيل تذكرتي. ونحن في المغرب غير النافع، نستعمل وسائل نقل مألوفة، لا تحتاج إلى مثل هذه الاجراءات والتعقيدات، عندنا الحافلة، وسيارة الاجرة، و"الكارو"... كبث الجابي ضحكة ساخرة، أخفاها تحت شاربه الكث. وطلب بطاقة التعريف، اللعين اعتقد أن الرجل يراوغ ويخادع، رغم أن كل شيء يظهر صدق الرجل، لكن الرجل لم يعلق، وأخرج البطاقة ومدها له. قلّبها الجابي بين يديه، ومسحها بعينين حاذقتين ... فتغيرت ملامحه، وبدا عليه التعاطف واللطف، وهو ما تأكد بعدما أرجع إليه البطاقة والتذكرة مبتسما، وبلطف نصحه أن لا ينسى تسجيل تذكرته عند صعود الجماز في المرات القادمة، ثم اختفى بين غابة الأجساد المكدسة والمتلاحمة، وهو يصيح : تذكرة .... تذكرة من فضلكم ...

يوميات منجمي : علاء الدين
2/2

عادل لعريف

كتب أدونيس : "لست متشائماً. أنا ثائر على كل شيء، والمتشائم لا يكون ثائراً بل يكون منهزماً". وأنا القائل: يرُوقُ لي تمرّدي فأشتهي تمرّداً حتى على التمرد، التمرد على شيء يجب أن ينَال الاستحقاق، ف نحن منذ ظهور "الوباء" لا زلنا نبحث عن المغزى والهدف، فكل شيء يقع إنما يحدث لسبب، وهذا ما تعلمناه في عالم اليوم ومن التاريخ، غلاء الأسعار والتضييق على الحريات، فرض اللقاح إنما هي تدابير لنصرة كفة، منح المصداقية لأشياء واهية، لا

تسمن ولا تغني من جوع.

سأعود لأكمل ما بدأه الطفل علاء الدين، الابن الذي طالما كان بالنسبة لي مصدر إلهام ومنبع الحكمة، لقد قال لي مراراً وتكراراً أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن ينال شرف الإفصاح هو الشيء العفوي، التعبير عن أي شيء بدون مزايدات ولا خطط ولا تدابير، فنحن اليوم نعيش حياة مليئة بالتدابير والاحتياطات حتى أننا صرنا أشخاص يتحكم في سعيهم ونبضات قلبهم، المثير والغريب أننا نعيش في زمن يدعي المساواة، الحرية والعدالة والكرامة، هل تقدمنا عن الأجيال السابقة ؟ أم أن العلم والمعرفة زاد من تخلفنا، فعندما ترى شخص مثل اخنوش يقود حكومة المغرب فهذا يعني أننا تخلفنا كثيرا، وتراجعنا مئة السنين الى الخلف، لنقل أننا نعيش في زمن الاستبداد، الاقطاعية الحقيقية، أو في عهد الإنسان القرد، في مرحلة الداروينية، او ما يسمى بتطور الجنس Darwinisme، Lamarakisme...، وكل تلك الاحجيات التي تحاول أن ترمي بالإنسان في غياهب الحيوانية الارتقائية، ما يقع فعلاً أننا ورغم تطور العلم والتكنولوجيا لا زلنا نعيش في عالم رجعي، تخلفي، أصولي، لدرجة أن الإنسان لا يستطيع أن يبرر انسانيته الا بالحقنة الثالثة وبجواز التلقيح.

الثقافة والتغيير

القراءة والكتابة وأنا

محمد شكري

بمدينة تطوان سنة 1960 كنت اتردد على مقهى القاري (Continental) التي استهلكت فيها ما يزيد عن علبة أو علبتين من السجائر وبعض المشروبات التي اذهبت عني الغم بعض الوقت

قبل لن تعمل على بعثه مرة أخرى. وغداة كل يوم كنت اقابل شخصا كان الكل يكن له الاحترام والتقدير، ولما استفسرت عن الامر قيل لي إنه محمد الصباغ، الكاتب المغربي، لم يسبق لي أن تعرفت على كاتب بعد، فغالبا ما يحاط (الكاتب) بهالة من الاحترام والتقدير، اعتقدت آنذاك، لسذاجتي، ان شهرة كاتب ما، حيا أم ميتا، مردها إلى ما ينشره من كتب. منذ ذلك الحين، عكفت على الكتابة كي أصبح كاتبا، واول شيء قمت به أن تعرفت على الكاتب الشهير، وبعد ذلك طفقت في عقد قران بين الكلمات بطريقة غير شرعية، هيأت لها طقسا وابتكرت لها عرسا وثنيا وباركتها باسم النثر الشعري. لقد كدست منها. القصائد النثرية . المئات قبل التخلص منها، على طريقة السرياليين، استمد الشجاعة من القهوة السوداء والخمر والجمال الذي يفضي إما إلى الجريمة وإما إلى الجنون، إن الحب الذي كنت أكنه للكلمات هو الذي منحني القوة على الاستمرار في الكتابة. لقد عمدت، حينئذ، إلى بعث الاموات الخيرين حتى يأخذوا ثأرهم من الاحياء الشريرين، إله وثني قضى نحبه، وإله اخر يبعث من جديد...

نستضيف في هذا العدد من الجريدة الرفيق حسن ايت اعمر، عضو الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بالمحمدية، مناضل نقابي داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

في هذا الحوار يتطرق الرفيق إلى مفهوم الهشاشة في مجال الشغل ومظاهرها، إضافة إلى تقديمه بعض الاقتراحات للتصدي لهذه المشكلة التي تنخر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة.

1 ماذا نعني بالهشاشة في الشغل؟

في البداية اشكر جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة، جوابا على السؤال فهشاشة الشغل نعني بها الوضعية التي يكون فيها العامل أو الاجير غير مستقر في العمل، أي مهدد بالتسريح او الطرد في أي لحظة، كما ان الاجر غير الكافي او المتقلب بطريقة لا يمكن التنبؤ بها يدخل الاجير في دوامة الهشاشة. في الكثير من الأحيان تكون مرتبطة بوضعية البطالة، والعمل لمدة محدودة أو بعقد مؤقت، في نفس السياق العمل الهش عبارة عن العمل الذي يقدم أقل الضمانات للحصول أو الحفاظ على مستوى معيشي "مقبول" في المستقبل القريب، والذي ينتج شعورا عميقا باللااستقرار وباللايقين وغموض المستقبل، ويشكل كل صيغ العمل التي تختلف عن ما يمكننا تسميته بصيغ العمل العادية أو المتعارف عليها والتي تمتاز بالمدة غير المحددة لعقد العمل، الوقت الكامل وديمومة الجهة المستخدمة (رب العمل)... عمليا، فالعمل الهش هو كل شغل لا تتوفر فيه الضمانات القانونية من الحد الادنى للأجر والاستقرار المهني والتغطية الاجتماعية واحترام ساعات العمل ...

2 ماهي مظاهر الهشاشة المهنية بصفة عامة؟

يمكن ذكر بعض تمظهرات الهشاشة الشغلية، كالتالي:

1 - التوقف عن العمل: من بين أسباب ذلك مثلا إلغاء منصب العمل أو تغييره، غلق المؤسسة، تسريح العمال واستبدالهم باخرين ... وغيرها من الأسباب التي يمكنها التأثير على الاستقرار في العمل، ما يجعل الضحايا يحاولون إيجاد بديل بكل الطرق.

2 - المسار المهني غير الثابت : إن المسار المهني، هنا، يمكنه أن يكون عبارة عن بناء غير متناهي من وضعيات مختلفة يعرفها الفرد في المجتمع أثناء قيامه بالبحث عن عمل (عامل في مصنع، ثم حارس أمن خاص، فنادل في مقهى، ثم سائق في شركة ما...)، وهذه الظاهرة تهدد وتمس حتى الاطر العليا والمتوسطة من مهندسين وتقنيين...، فالهشاشة في الشغل تنتج مسارا مهنيا ممسوخا، فمثلا، شخص حصل على شواهد عليا يبدأ مشواره المهني بعقد محدود المدة كحارس أمن خاص، وبعد تسريحه يلجأ للعمل في مصنع من مصانع الاحياء الصناعية، حيث يطرد مرة اخرى لسبب من الاسباب، ويشتغل مراقب تذاكر في حافلات النقل الحضري، كما انه من الممكن ان يشتغل في اوراش البناء، او بائع المأكولات الخفيفة في ازقة وشوارع الاحياء الشعبية، ليواصل مساره حاليا كأستاذ متعاقد، وهو داخل دوامة لا تنتهي، فهذه هي التغيرات التي يشهدها سوق الشغل في الوقت الراهن التي تجعل من الفرد فاعل مجابه لكل هذه التحولات المجتمعية في واقع العمل، فبالرغم من التوجهات التي تؤدي بالفرد بالبحث عن العمل الثابت والمستقر فإن أزمة العمل الحالية تأخر من عملية الاندماج في سوق العمل بالنسبة للأفراد المستعدين للعمل في الوقت الحالي(جيوش من المعطلين)، فما يسعى إليه العامل هو البقاء على حيوية وثبات و"لياقة" من خلال تجاربه السابقة في فترات اللاعمل في سوق العمل.

3 - البحث عن الشغل: بالنسبة للعمال المتعاقدين يمثل البحث عن العمل في فترات التوقف أمر ضروري بالنسبة لهم، و هذا بتكثيف عملية البحث بدون توقف إلى غاية إيجاد عمل دائم، أو العودة للعمل بصيغة عقود محددة المدة أفضل من البقاء في حالة البطالة التي أصبحت هاجس يؤرق الباحثين عن العمل، حيث ان الغالبية العظمى تفضل الاستمرارية في البحث عن منصب عمل عوض التكوين في مهن أخرى، حيث هم تحت ضغط كبير نتيجة هذه الوضعية والتي تؤدي بالفرد بالعمل أي عمل يذكر في أي مجال كان وهذا نتيجة الفقر والحاجة، بالرغم من الظروف البئيسة التي ترافق ذلك، وتزيد بؤسا من خلال التخفيض التدريجي لعقود الشغل وتحايل ارباب العمل بكافة الطرق من أجل القرصنة من الاجور الهزيلة أصلا !!

4 - أجور متقلبة ووضع اجتماعي ونفسي مضبب ومبهم: من البديهي أن هشاشة العمل تؤدي إلى تدهور في الاجور، حيث العمال الذين يعرفون حالات الهشاشة هم في وضعية بئيسة حيث الأجر يلعب دور مهم في طبيعة العقد المبرم في البداية إما عمل دائم وثابت أوفي حالة مؤقتة و عمل هش ،فالتدهور المادي الذي يعرفه معظم العمال المتعاقدين ينعكس بالسلب على طبيعة تنظيم حياتهم في المجتمع: علاقة نسبية في تحديد نمط الحياة، حالات اللايقين فيما يخص المشاريع الشخصية طويلة المدى، تقليص ساعات الترفيه والنشاطات الاجتماعية. كما أن عدم الثبات الاقتصادي يمكن أن يسبب حالات عدم الثبات في العديد من المستويات: في وضعية السكن، العلاقات الاجتماعية، والاهم بالنسبة لنا في هذا المضمار هو العلاقات المهنية غير الدائمة، ما يجعل العلاقات بين العمال غير قوية إلى المستوى الذي يمكن ان تفرز وعي جماعي يتوج بتنظيم نقابي يدافع عن مصالحهم المادية والاجتماعية.

3 كيف يمكن النضال ضد الهشاشة في الشغل؟

لا مدخل لمعالجة هذه الاشكالية الا ببناء وتقوية التنظيمات النقابية الذاتية للعمال، فمن المعلوم ان المركزيات النقابية اليوم ليس لديها تصور واضح للعمل وسط هؤلاء العمال المعرضين للهشاشة المهنية،

وذلك راجع الى عدم التصدي الحازم لتجريم العمل النقابي واعتباره طابو يعرض كل من سولت له نفسه الخوض فيه الى الطرد، كما انه في اعتقادها اذا ما تم تنظيمهم داخل النقابة - فهم يستنزفون "جهود" النقابة في الاعتصامات والاضرابات بعد كل تسريح او مس بحق من حقوقهم "على قلتها"، وهو ما تتحاشاه النقابات لأنه يحرج البيروقراطية ويجعلها في مواجهة مع السلطة والباطرونا، وهو ما لا تريده حفاظا على "مصالحها" المرتبطة بالدولة وارباب العمل.

في نظري تبقى المعارك النضالية التضامنية هي السلاح الاولي لمحاربة الهشاشة في الشغل، أي ان المرسمين والموجودين في وضعية مهنية مريحة من الواجب عليهم الدخول في اشكال نضالية تضامنية متواصلة مع هذه الفئة المعرضة للهشاشة والتي من الوارد تعرضها للطرد اذا ما دخلت في شكل نضالي، إلى ان يشتد "عودها" وتبني تنظيما نقابيا قويا يجعلها تحرر نفسها من ربقة الهشاشة، وبعدها تقوم بتشبيك النضالات بين كل المعرضين للهشاشة في اكبر عدد ممكن من القطاعات، لفرض ميزان قوى في صالحها.

الامبريالية تقود البشرية نحو الدمار

مصطفى خياطي

انهيار المنظومة الصحية والاقتصادية بعد كوفيد والحرب.

بعد عامين وأكثر من بروز أزمة كورونا، وشهرين على الحرب في أوكرانيا، بدأت تتكشف التوجهات القطبية التي انطلق تشكلها منذ عدة سنوات. وظهرت الصين و روسيا على أنهما الدولتان القادرتان على تفكيك والحد من الهيمنة الأمريكية على العالم، والتي لطالما سيّدت الدمار و القتل والتشريد واللجوء بذريعة "نشر الديمقراطية" ،حتى باتت توزع التوكيلات والسلاح على أتباعها من الدول لخوض الحروب، بعيدا عن أراضيها، ونشر الموت والمآسي، فأصبح العالم أقل استقرارا وأكثر عنفا.

العالم الآن في صدمة بسبب تداعيات سنتين من الأزمة الصحية التي فرضتها الجائحة وكرستها الحرب الحالية في أوكرانيا وهددت بنقص الغذاء والطاقة.

وكما انكشف جشع الغرب الأوروبي إبان كورونا لما بدأت عمليات قرصنة البواخر والطائرات المحملة بالمعدات الطبية و الأدوية وانكماش كل دولة على إمكاناتها ومؤهلاتها الذاتية ،في تجلي بشع ومتوحش للحمائية، فإن الوضع هناك في أوروبا يتسم بطفوح هواجس القومية و الشوفينية التي تغذي مشاعر الكراهية والعنصرية،وبدأت الليبرالية المعولمة تفقد بريقها المصطنع إعلاميا وعلى لوحات وبرامج الدعاية والإشهار، وانكشفت لاجدوى التمثيليات البرجوازية أمام انفضاح "النموذج الديمقراطي" الأوروبي و فشله ودنو انهياره أمام توالي النكسات والهجمات الخارجية والداخلية على حد سواء. هذا بخصوص الدول الأوروبية التي لطالما أبهرت واستلبت الشباب و دفعت بهم إلى المغامرة من أجل بلوغ أراضيها حيث مافتئت تروج على أنها دول الرفاه والعيش الكريم والحقوق.

أما عن الدول العربية، فالوضع بعد كوفيد- 19 و بعد الحرب الحالية ما فتئ يسير من سيء إلى أسوأ، وان تداعيات الحرب و الأزمة الصحية قد تؤدي إلى تفشي الفقر والمجاعة في مجموعة من الدول العربية والافريقية.

ففي السودان مثلا، وبعد سقوط نظام البشير في 2018، والذي رهن البلاد بدين خارجي يقدر ب 60 مليار دولار، لازال اقتصادها يراوح أزمته رغم الإعفاءات من بعض الديون، إذ أن نسبة التضخم بلغت ٪300 بسبب انهيار عملته، التي تم تعويمها انصياعا لتعليمات صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الدولار ب 400 جنيه بعدما كان 55 من قبل. أم في تونس التي كان اقتصادها بدأ يتعافى نوعا ما في 2014 إلا أن 2020 كانت سنة الانتكاسة ،إذ من المتوقع أن يرتفع الدين الخارجي إلى ٪100 من الناتج الداخلي الخام بعد انكماش بنسبة ٪8،8 بعد كورونا. وفي اليمن التي تعيش حربا وحصارا خليجيا منذ 7 سنوات ،فنسبة نمو اقتصادها لن يتجاوز ٪1 أي بقليل من نسبة النمو بالمغرب الذي سجل ٪1،5. أما سوريا فالملاحظ أنها غير ملزمة بأي دين خارجي بعدما سددت لروسيا وإيران والعراق 23 مليار دولار، إلا أن اقتصادها منكمش جدا ويعتمد الناس على بعض الأنشطة المحلية وإيرادات الأهالي من الخارج و البلاد مهددة بالفقر والمجاعة.

العالم الآن الذي رزح تحت وطأة النظام الرأسمالي الذي أجج الحروب في كل مناطق العالم ،وأذكى النزاعات والصراعات الدامية لخلق أسواق لبيع الأسلحة وتنمية تجارة الموت، هذا النظام الذي جهز المختبرات السرية لصناعة الفيروسات والأوبئة، وإنتاج الأسلحة البيولوجية الفتاكة، وأتلف المحاصيل وأحرقها لتجويع العالم و خلق حالة من البؤس والتبعية وانتظار ما ستجود به خزائنه وفق شروط يضعونها لرهن مستقبل ومصير دول برمتها. هذا العالم الآن وبعد أن عجز على مواجهة آثار التدمير المناخي ومازال يقاوم تداعيات كوفيد- 19 ،جاءت الحرب في أوكرانيا لتضيف مزيدا من الغموض على مستقبل اقتصادياته التي يتأكد يوما بعد يوم هشاشة النظام المؤطر لها. وقد شهد شاهد من أهلها في هذا السياق، في بيان مشترك أصدرته أربع مؤسسات امبريالية وهي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي، وأقروا أن ظروف الحرب ستؤدي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي برمته، وستكون نتائجها أشد وطأة في الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل.

إذن والحالة هاته ،فلا أحد من داخل المنظومة الإمبريالية الغربية والمتتبعين ينكر أن أمريكا أصبحت مرتبكة ومتوجسة من النهوض والتعالي الذي أبانت عنه دول مجموعة شنغهاي، وخصوصا الصين وروسيا وإيران و كوريا الديمقراطية، التي أظهرت قدرتها على مقارعة الغرب وأمريكا نوويا واقتصاديا وعسكريا وطاقيا، كما باتت أمريكا تدرك أنها بدأت تفقد "هيبتها" على دول النيتو والاتحاد الأوروبي وأن قطبها المركز على عائدات الغزو و الاستعمار يوازيه قطب آخر لا يقل قوة لكنه أقل شراسة على البشرية بتعداد سكاني بثلاثة ملايير ونصف ؛ من أهم دوله روسيا والصين والهند وإيران وكوريا الشمالية وبعض الدول الأسيوية والأفريقية والأمريكية الجنوبية.

من وحي الأحداث

النضال ضد الغلاء شأن شعبي وليس نخبوي

التيتي الحبيب

إذا كان من درس يمكن استخلاصه من وقفات 23 ابريل التي نظمتها فروع الجبهة الاجتماعية من اجل التنديد بالغلاء، فهو الدرس الذي علينا استخراجه من كون كل الوقفات كانت ضعيفة والحضور منحصر على بعض المناضلات والمناضلين وغاب المتضررون من آفة الغلاء. وهذا الواقع لا يهم فقط هذه المناسبة بل يكاد ان يكون هو الناظم الأعم للأشكال النضالية التي دعت لها الجبهة الاجتماعية؛ وقد انحصر الحضور على أفراد معينين وغاب حتى أعضاء ومتعاطفون مع مكونات الجبهة الاجتماعية.

قبل الخوض في البديل، علينا أن نبحث في الخلفية السياسية لهذه الظاهرة التي طغى عليها الطابع النخبوي المنعزل عن القاعدة الشعبية وهي التي كان عليها أن تكون جماهيرية بامتياز لأنها تهتم بالقضايا الاجتماعية، وهي القضايا الأكثر تأزما والتهابا في المدة الاخيرة. عندما نتمعن في هذه الخلفية نجد ان جميع مكونات الجبهة الاجتماعية ترزح تحت مفهوم خاطئ للنضال الجماهيري. يرتكز هذا المفهوم على تصور نخبوي للعمل النضالي، مفاده يكفي ان ينخرط بضعة مناضلين في حركة نضالية ليقوموا بواجب وضعوه إراديا على عاتقهم من دون ان يهتموا بموضوع انخراط المتضررين الذين يعانون من ذلك الحيف او الظلم. يعتبر هؤلاء المناضلون انه من واجبهم النضال حتى ولو لم يحضر المعنيون. في الحقيقة ينوب هؤلاء المناضلون عن المتضررين. ولهذا الأمر سببين: الأول، طغيان الفكرة البرجوازية الصغيرة والتي دافع عنها ثوار ومفكرون من طينة لويس بلانكي والقائلة بأن فرقة من المناضلين الواعين قد يحققون بالنضال ما تعجز عنه الجماهير الغافلة، والسبب الثاني، وهو مرتبط بهذا التصور البرجوازي الصغير، يكمن في عجز هؤلاء المناضلين على العمل الصبور والطويل النفس وسط الجماهير والمتضررين وتنظيمهم حتى ينهضوا للنضال الموحد والمتضامن والذي يستطيع توفير العدد الزاخم ومعه الكتلة الحرجة التي تفرض على العدو التراجع ثم الاستجابة للمطالب.

فبالرجوع لموضوع الغلاء، لا يمكن النضال ضده بنجاح، من طرف كمشة من المناضلين او حتى مجموعات كبيرة نسبيا لكنها معزولة عن آلاف المتضررين بل هم ملايين المواطنات والمواطنين الذين يكتوون بنار التهاب الأسعار. لذلك وجب انتهاج طريقا مختلفا تماما عن إلقاء أو إصدار توجيه عقد وقفة او مسيرة في موعد محدد. الأمر يتطلب أولا وقبل كل شيء اقناع المتضررين بضرورة النضال ضد آفة الغلاء، وهذا الإقناع يتطلب التواصل اليومي والمكثف في مواقع العمل والأسواق والأحياء الشعبية وفي وسائل التواصل الاجتماعي. بعد ذلك وجب تحديد لائحة المطالب وترتيبها حسب الأولويات التي تراها الجماهير في موقع معين؛ لأن هذه الأولويات تختلف من قرية إلى مدينة، ومن مدينة صغيرة إلى مدينة كبيرة، ومن وقت أو ظرف معين إلى ظرف أخر. وبعد تحديد الملف المطلبي والجهة التي يجب أن يرفع إليها أو تواجه به، وجب تحديد البرنامج النضالي على قاعدة الاستعدادات الممكنة للجماهير؛ وأخيرا تنتخب الجماهير عبر وسائلها الذاتية الخاصة لجنة الإشراف على الخطة النضالية. هذه الخطة طبقت بابداع في الحراكات الشعبية بالمغرب وخارجه. فهل نحن مستعدون لمراجعة الاساليب والتصورات للنضال الجماهيري الزاخم؟